المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ

العدد (209) - الجزء (3) - السّنة (58) - ذو الحجة 1445هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحكَّمَةٌ

العدد (٢٠٩) - الجزء (٣) - السَّنة (٥٨) - ذو الحجة ١٤٤٥هـ

حقوق الطبع محفوظة

النسخة الورقيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٦
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٨٩٨

النسخة الإلكترونيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٨
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٩٠١

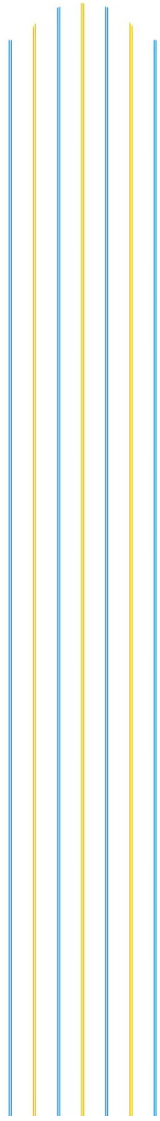

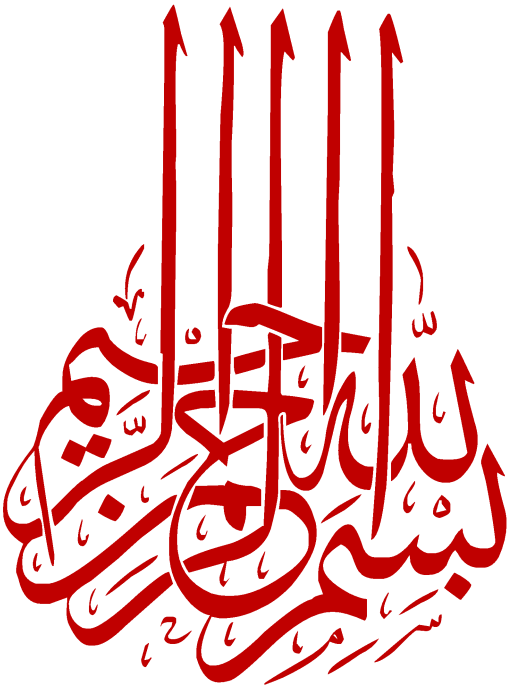
بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان المراسلات :

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني :

es.journalils@iu.edu.sa

الموقع الإلكتروني للمجلة :

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الهيئة الاستشاريَّة

أ . د/ سعد بن تركي الخثلان

عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

سمو الأمير د/ سعود بن سلمان بن محمد آل سعود

أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي أ . د/ يوسف بن محمد بن سعيد

عضو هيئة كبار العلماء

أ . د/ عياض بن نامي السلمي

رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

أ . د/ عبد الهادي بن عبد الله حميتو

أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ . د/ مساعد بن سليمان الطيار

أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ . د/ غانم قدوري الحمد

الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ . د/ مبارك بن سيف الهاجري

عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقًا)

أ . د/ زين العابدين بلا فريج

أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ . د/ فالح بن محمد الصغير

أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ . د/ حمد بن عبد المحسن التويجري

أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

هيئة التحرير

أ . د/ عبد العزيز بن جليدان الظفيري
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلاميَّة
(رئيس التحرير)

أ . د/ أحمد بن باكر الباكري
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلاميَّة
(مدير التحرير)

أ . د/ رمضان محمد أحمد الرويي
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة الأزهر بالقاهرة

أ . د/ عبد القادر بن محمد عطا صوفي
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ عبدالله بن إبراهيم اللحيدان
أستاذ الدعوة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة

أ . د/ عمر بن مصلح الحسيني
أستاذ فقه السُّنة ومصادرها بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ حمد بن محمد الهاجري
أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعيَّة بجامعة الكويت

أ . د/ أحمد بن محمد الرفاعي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ عبد الله بن عبد العزيز الفالح
أستاذ فقه السُّنة ومصادرها بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ محمد بن أحمد برهجي
أستاذ القراءات بجامعة طيبة

أ . د/ باسم بن حمدي السيد
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ أمين بن عايش المزيني
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلاميَّة

د/ إبراهيم بن سالم الحبيشي
أستاذ الأنظمة المشارك بالجامعة الإسلاميَّة

د/ حمدان بن لافي العنزي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك بجامعة الحدود الشماليَّة

د/ علي بن محمد البدراني
(سكرتير التحرير)

د/ فيصل بن معتز بن صالح فارسي
(قسم النشر)

قواعد النشر في المجلة(*)

١- أن يكون البحث جديدًا لم يسبق نشره.
٢- أن يتَّسم بالأصالة والجدَّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
٣- أن لا يكون مستلًّا مِن بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
٤- أن تراعى فيه قواعد البحث العلمي الأصيل، ومنهجيَّته.
٥- ألا يتجاوز البحث عن (١٢,٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
٦- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغويَّة والطباعيَّة.
٧- في حال نشر البحث ورقيًّا يمنح الباحث (١٠) مستلَّات من بحثه.
٨- فى حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقيًّا أو إلكترونيًّا، ويحقُّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحليَّة والعالميَّة - بمقابل أو بدون مقابل - وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
٩- لا يحقُّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة - في أي وعاءٍ من أوعية النشر - إلَّا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
١٠- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
١١- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملًا على:
- صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربيَّة والإنجليزيَّة.
- مستخلص البحث باللغة العربيَّة، واللغة الإنجليزيَّة.
- مقدِّمة؛ مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة، والإضافة العلمية في البحث.
- صلب البحث.
- خاتمة؛ تتضمن النتائج والتوصيات.
- ثبت المصادر والمراجع باللغة العربيَّة.
- رومنة المصادر العربيَّة بالحروف اللاتينيَّة في قائمة مستقلة.
- الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- يُرسل الباحث على بريد المجلة المرفقات الآتية:

البحث بصيغة (WORD) و (PDF)، نموذج التعهد، سيرة ذاتيَّة مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

محتويات الجزء (٣)

م	البحث	الصفحة
١-	التداخل والتكامل المعرفي وأثره في أصول الفقه د / إيمان بنت سالم قبوس	١١
٢-	المدارس الأصوليّة في مائة عام في مصر والمغرب والعراق والشام - دراسة تاريخيَّة تحليليَّة - د / مخلد بن مايس الظفيري	٦٧
٣-	الاستدلال بـ: «أكثر ما ورد»، مفهومه، وحجيّته د / سعيد بن ناصر بن أحمد آل سارح	١٤٣
٤-	التزام البائع بضمان التعرض والاستحقاق وفقا لنظام المعاملات المدنيّة السعودي - دراسة مقارنة - د / علي بن إبراهيم بن عبد الله الدهيمي	١٨٧
٥-	الأحكام النظاميّة لنظريّة الأعمال التجاريّة بالتبعيّة وفق مستجدات الأنظمة السعوديَّة - دراسة تأصيليَّة تطبيقيَّة - د / تركي بن عبد العزيز بن تركي آل سعود	٢٤٥
٦-	التعويض عن الضرر المعنوي في الفقه والنظام السعودي (القديم والحديث) د / منى عبد الرحمن المعيذر	٢٨٥
٧-	دور الاقتصاد السلوكي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تجربة الأمم المتحدة د / عبد القيوم بن عبد العزيز بن محمد	٣٣٥
٨-	ترشيد السلوك الاقتصادي في الإسلام بين الوازع الذاتي والوازع الخارجي د / جريبة بن أحمد الحارثي	٣٩٥
٩-	أثر التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنيّة خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١)، تقدير اقتصادي إسلامي د / ميساء منير ملحم - د / نجوى محمود السويس	٤٥١
١٠-	أثر السنّة النبويّة في البناء الثقافي د / مرام منصور زاهد	٤٩٩

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨١
1961
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

دور الاقتصاد السلوكي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تجربة الأمم المتحدة

The Role of Behavioral Economics in Achieving Sustainable Development Goals: The United Nations Experience

إعداد:

د / عبد القيوم بن عبد العزيز بن محمد

عضو هيئة التدريس بقسم الاقتصاد، كلية الأنظمة والاقتصاد بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة

Prepared by:

Dr. Abdul Qayyum bin Abdul Aziz bin Muhammad

Assistant Professor in the Department of Economics, Faculty of Systems and Economics, Islamic University of Medina

Email: o540900025@gmail.com

استلام البحث A Research Receiving		اعتماد البحث A Research Approving
2023/11/16		2024/12/15

نشر البحث
A Research publication

ذو الحجة ١٤٤٥هـ - June 2024

DOI:10.36046/2323-058-209-027

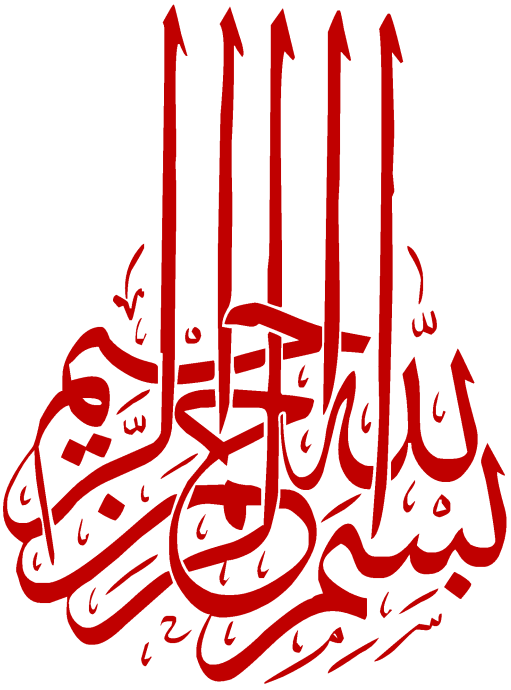
بسم الله الرحمن الرحيم

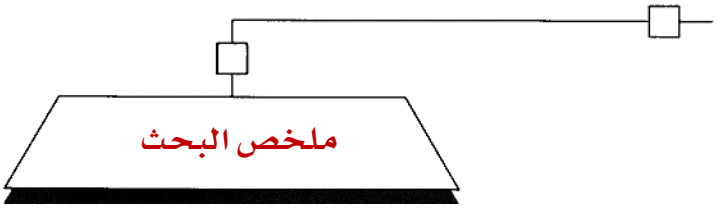

يهدف البحث إلى دراسة تجربة الأمم المتحدة في توظيف الاقتصاد السلوكي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، وانتظم في مبحثين تناول الأول مفهوم الاقتصاد السلوكي وروابطه بالاقتصاد الإسلامي ومجالات تطبيقه، فيما تناول المبحث الثاني تجربة الأمم المتحدة في تطبيق الاقتصاد السلوكي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأسفرت نتائج البحث إلى أن استحداث الأمم المتحدة لوحدة متخصصة في الاقتصاد السلوكي؛ أسهم في زيادة فاعلية جهودها الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتوصي الدراسة المنظمات الإنمائية في العالم العربي والإسلامي بالاستفادة من الاقتصادي السلوكي، وتوظيف رؤاه لتحقيق مستهدفاتها.

الكلمات المفتاحية: (التنمية المستدامة، الاقتصاد السلوكي، الرؤى السلوكية).

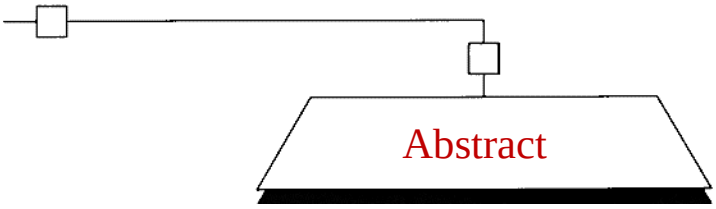

This research aims to study the experience of the United Nations in employing behavioral economics to achieve sustainable development goals. The research used the descriptive-analytical method, divided into two sections. The first section discussed the concept of behavioral economics, its links with Islamic economics, and its areas of application. Meanwhile, the second section examined the United Nations' experience in applying behavioral economics to achieve sustainable development goals. The research results showed that the establishment of a specialized unit in behavioral economics by the United Nations contributed to enhancing the effectiveness of its efforts towards achieving sustainable development goals. The study recommends development organizations in the Arab and Islamic world to benefit from behavioral economics and employ its insights to achieve their objectives.

Keywords: (Sustainable development; Behavioral economics; Behavioral insights).

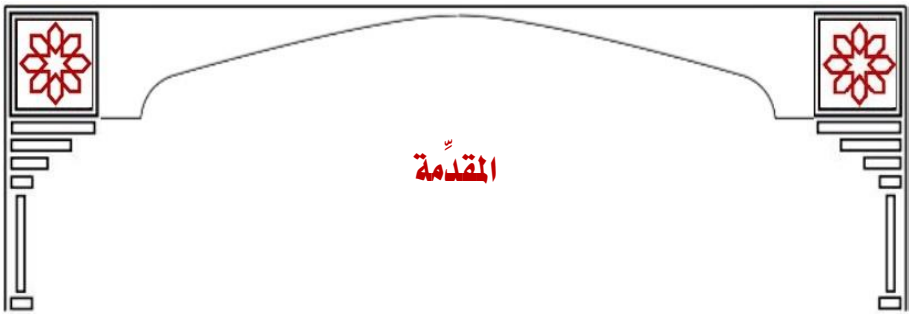

المقدِّمة

يعد الاقتصاد السلوكي أحد فروع الاقتصاد الحديث، ويهتم بدراسة السلوك الاقتصادي للأفراد والشركات، مع مراعاة العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤثر على هذا السلوك، حيث أظهرت الأبحاث في هذا المجال أن الأفراد غالبًا ما يتخذون قرارات غير عقلانية ومتحيزة بشكل منهجي، وذلك بناءً على عوامل عدة مثل الميل إلى المخاطرة، والاستعجال، والتأثير الاجتماعي، وغيرها، وتتمثل أهمية الاقتصاد السلوكي في قدرته على شرح الظواهر والسلوكيات الاقتصادية التي لا تتوافق مع النماذج الاقتصادية التقليدية، كما أن إدراج البعد السلوكي يتيح صياغة سياسات وبرامج اقتصادية أكثر فاعلية تراعي طبيعة صنع القرار البشري.

وفي هذا السياق، شهدت الأمم المتحدة ومنظماتها تبنيًا متزايدًا للمنظور السلوكي كوسيلة حيوية لتحسين أداءها في عدد من المجالات الهامة مثل التنمية المستدامة والحماية الاجتماعية والتعليم والصحة، ويأتي هذا التبني من أجل الاستفادة من الأبعاد السلوكية لتحقيق الأهداف المحددة للأمم المتحدة، حيث يرمي إلى زيادة الوعي والفهم المتعمق لقضايا التنمية المستدامة في العالم، كما يسعى إلى تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية والعالمية في عمليات التنمية، بالإضافة إلى تحسين كفاءة البرامج والمشاريع التنموية من خلال تطبيق أسس الاقتصاد السلوكي للوصول إلى نتائج أكثر فعالية وتحسين توجيه الموارد والجهود نحو تحقيق التغيير الإيجابي المرجو.

❁ مشكلة البحث وأسئلته :

بناء على التوطئة السابقة، تتضح لنا مشكلة هذا البحث الذي جاء استجابةً

للحاجة إلى فهم أعمق لكيفية توظيف الأمم المتحدة لمنهجيات وتطبيقات الاقتصاد السلوكي، ومدى مساهمتها في تحسين أداء المنظمة وبرامجها التنموية، والاستفادة من تجربة الأمم المتحدة في السياقات المحلية والإقليمية، حيث يقترح البحث السؤال الرئيس التالي:

كيف توظف الأمم المتحدة الاقتصاد السلوكي لتحسين أدائها وبرامجها التنموية في إطار سعيها المستمر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

-ما مفهوم الاقتصاد السلوكي وما الروابط المشتركة بينه وبين الاقتصاد الإسلامي؟

-كيف يوظف الاقتصاد السلوكي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

-ما أهم التجارب والنتائج المتحققة من تطبيق الاقتصاد السلوكي في برامج ومشاريع الأمم المتحدة؟

❖ منهج البحث:

لغرض معالجة إشكالية الدراسة المتمثلة في فهم وتقييم تجربة الأمم المتحدة في تطبيق الاقتصاد السلوكي، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال الخطوات التالية:

أولاً: مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة باللغتين العربية والإنجليزية ذات الصلة بموضوع الاقتصاد السلوكي وتطبيقاته، لتحديد الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة؛

ثانياً: جمع البيانات والمعلومات من المصادر الأولية، والتي شملت التقارير والدراسات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظماتها ذات العلاقة بتطبيق الاقتصاد السلوكي، بالإضافة إلى المقالات والتقارير البحثية ذات الصلة؛

ثالثاً: تحليل البيانات والمعلومات المجمعة باستخدام أساليب التحليل النوعي، لاستخلاص النتائج حول تجربة الأمم المتحدة في تطبيق الاقتصاد السلوكي؛

رابعاً: صياغة النتائج والتوصيات بناءً على مخرجات تحليل البيانات، بهدف الإجابة على أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها.

❁ أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أنه يلقي الضوء على تجربة رائدة لإحدى أبرز المنظمات الدولية في مجال توظيف الاقتصاد السلوكي لتحسين أدائها وتحقيق أهدافها، مما يوفر رؤى مفيدة حول إمكانية تطبيق المنظور السلوكي في المنظمات والسياسات العامة، وبالتالي، فإن نتائج البحث ستفيد الباحثين وصانعي السياسات المهتمين بتطبيقات الاقتصاد السلوكي.

❁ أهداف البحث:

إضافة إلى معالجة إشكالية الدراسة، تندرج النقاط التالية ضمن أهداف هذا البحث:

-توضيح مفهوم الاقتصاد السلوكي وأبرز مجالات تطبيقه.

-عرض المنهجية المتبعة من الأمم المتحدة في تطبيق التدخلات السلوكية.

-تحديد المجالات الرئيسية التي وظفت فيها الأمم المتحدة الاقتصاد السلوكي.

-عرض وتحليل أبرز التجارب والنتائج المتعلقة بتطبيق الاقتصاد السلوكي داخل منظومة الأمم المتحدة.

-استخلاص الدروس والتوصيات بشأن تطبيق الرؤى السلوكية في المنظمات والسياسات العامة.

❁ حدود البحث:

اقتصرت الحدود المكانية للبحث على التجارب التي أجرتها منظمات وهيئات الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. أما الحدود الزمانية فشملت البحث الفترة من عام ٢٠١٥م، وهو العام الذي اعتمدت فيه أهداف التنمية المستدامة، وحتى عام ٢٠٢٣م الذي يمثل الوقت الراهن، وبذلك ركز البحث على تحليل وتقييم التجارب الحديثة لتطبيق منظور الاقتصاد السلوكي

ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة خلال السنوات الثمانية الماضية.

❁ الدراسات السابقة:

-دراسة (علي عبد الله سعيد، حسن محمد جمال، ٢٠٢١)[(١)]، بعنوان: نظرية الوكز من منظور الاقتصاد الإسلامي: الأحاديث النبوية في النفقة على الزوجة أنموذج، وقد ناقشت الدراسة تحليل السلوك الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي وكشف المحفزات الكامنة في النصوص الشرعية التي تؤثر في توجيه السلوك المالي. استعرضت الدراسة موضوع النفقة على الزوجة في الاقتصاد الإسلامي من خلال الأحاديث النبوية، حيث حللت النصوص والمفردات والمقاصد الكامنة فيها. وقد استخدم البحث نظرية الوكز كأساس لتحفيز الأفراد لتوجيه وترشيد سلوكهم الاقتصادي باستخدام الأحاديث النبوية كما تضمنت بيان ارتباط الاقتصاد الإسلامي بعلم السلوك، وتوضيح مفهوم نظرية الوكز في الاقتصاد الإسلامي، وتطبيق هذه النظرية في موضوع النفقة على الزوجة من خلال الأحاديث النبوية.

-دراسة (الأفندي، ٢٠١٩)[(٢)]، بعنوان: مقولات الاقتصاد السلوكي وعلاقتها بالاقتصاد التقليدي مع إشارة إلى الاقتصاد الإسلامي، وقد ناقشت الدراسة المقولات الرئيسة في الاقتصاد السلوكي، وركزت على تحليل طبيعة الصلة بني الاقتصاد السلوكي والاقتصاد التقليدي، كما قامت الدراسة بتقييم مستوى التقارب بين الاقتصاد السلوكي ومنهجية التحليل في الاقتصاد الإسلامي مشيرة في هذا الصدد

(١) عبد الغني علي عبد الله سعيد وإبراهيم حسن محمد جمال، "نظرية الوكز من منظور الاقتصاد الإسلامي: الأحاديث النبوية في النفقة على الزوجة أنموذجًا". مجلة بيت المشورة ١٥ (٢٠٢١م): ١٥٩.

(٢) الأفندي محمد أحمد، "مقولات الاقتصاد السلوكي وعلاقتها بالاقتصاد التقليدي مع إشارة إلى الاقتصاد الإسلامي". مجلة الدراسات الاجتماعية ٣ (٢٠١٩م): ٨٥.

لسقوط حيادية علم الاقتصاد أو الفصل بين الأخلاق والاقتصاد. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي القائم على التحليل، وتوصلت إلى أن مقولات الاقتصاد السلوكي تقترب من مفاهيم وقواعد السلوك الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي.

-دراسة (إشراف محمود، ٢٠٢٣)[(١)]، بعنوان: فلسفة الاقتصاد السلوكي مقابل الاقتصاد الإسلامي وأثرها على سلوك المستهلك، ركزت الدراسة على سلوك المستهلك وأشارت إلى أن الفرد في سلوكه الاقتصادي غالبًا يتبع تصرفاته بدون تدبر أو تعقل. حاول البحث التعمق في فلسفة الاقتصاد السلوكي، سواء من خلال التفكير التلقائي أو التفكير الاجتماعي، مع التركيز على تأثير هذه الفلسفة على سلوك المستهلك. أظهر البحث أن هناك جوانبًا مشتركة بين فلسفة الاقتصاد السلوكي والاقتصاد الإسلامي، وأن العلاقة بينهما تتعدى القيم الضابطة للسلوك الاستهلاكي، مما يُسهم في تثبيت الأسس الأخلاقية للاقتصاد. حسب الدراسة فالتشابه بين الفلسفتين يكمن في التركيز على العدالة الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية، حيث يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق التوازن والعدالة في التوزيع واستخدام الموارد بطريقة فعّالة وعادلة. من جهة أخرى، تسعى فلسفة الاقتصاد السلوكي إلى فهم السلوك الاقتصادي للفرد وتأثير العوامل النفسية والاجتماعية عليه.

-دراسة (الدويري، ٢٠٢١)[(٢)]، بعنوان: الاقتصاد السلوكي: تقدير اقتصادي إسلامي، تناولت الدراسة حقيقة الاقتصاد السلوكي ومفهومه، بالإضافة إلى نشأته ونظرياته وعلاقته بالعلوم الأخرى. استعرضت الدراسة السياسات العامة وتطبيقات

---

(١) إشراف محمود. "فلسفة الاقتصاد السلوكي مقابل الاقتصاد الإسلامي وأثرها على سلوك المستهلك"، الاقتصاد المعروف ٣، (٢٠٢٣م): ٤٥.

(٢) الدويري زايد، "الاقتصاد السلوكي: تقدير اقتصادي إسلامي". (د. ط، عمان: وزارة الثقافة الأردنية، ٢٠٢٢م).

الوكز من منظور إسلامي. شرحت الدراسة في مجملها علاقة الاقتصاد السلوكي بالمؤسسات المالية من منظور إسلامي، مع التركيز على التكييف الاقتصادي والشرعي. واختتمت بمدخل تطبيقي مقترح لوحدة التوجيه السلوكي في الأردن ومجال عملها. توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد السلوكي يمثل فرعًا جديدًا ينطلق من إعادة فهم فرضية الرشد الاقتصادي ويرتبط بعلم النفس. كما أوصت الدراسة بإنشاء وحدة توجيه سلوكي في الأردن وتبني مبادئ الاقتصاد السلوكي في المؤسسات المالية الإسلامية.

القيمة المضافة لهذه الدراسة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في قدرتها على تحليل منهجية الأمم المتحدة في تصميم التدخلات السلوكية، مما يعزز فهم كيفية تطبيق هذا النهج على نطاق واسع داخل المنظمة، ومن خلال استعراض منهجية الأمم المتحدة في تصميم التدخلات السلوكية، تحاول هذه الدراسة الكشف عن كيفية دمج هذه المفاهيم في مختلف القطاعات، مما يشمل التنمية المستدامة والحماية الاجتماعية والتعليم والصحة. كما تركز الدراسة على التجارب الناجحة والنتائج المحققة حتى الآن. يعد تسليط دراستنا الضوء على استخدام الاقتصاد السلوكي في سياق منظمة دولية بارزة مثل الأمم المتحدة مكملًا قيمًا للأدبيات الحالية في هذا المجال، مما يسهم في تعزيز فهمنا لفعالية هذا النهج في تحقيق التغيير الإيجابي على مستوى عالمي، مع السعي لتوطين المفيد من الخبرات والمعارف الإنسانية وتوظيفها في الصالح العام من خلال المنظمات الإسلامية.

❖ هيكلة البحث:

خدمةً لأغراض هذا البحث، تم تقسيم هيكله إلى مبحثين رئيسين، يتناول المبحث الأول مفهوم الاقتصاد السلوكي وأهميته والروابط المشتركة بينه وبين الاقتصاد الإسلامي ومجالات توظيفه، والثاني يركز على تجربة الأمم المتحدة من خلال عرض مسيرة ومنهجية توظيف الاقتصاد السلوكي في الأمم المتحدة، ومجالات توظيف

الاقتصاد السلوكي في المنظمة، مع عرض تجارب تطبيق رؤى الاقتصاد السلوكي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأمم المتحدة.

المبحث الأول: الاقتصاد السلوكي، مفهومه وأهميته والعلاقة بينه وبين الاقتصاد الإسلامي، ومجالات توظيفه

نتناول في هذا المبحث مفهوم الاقتصاد السلوكي وأهميته، ومن ثم مجالات تطبيقه.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد السلوكي وأهميته

الاقتصاد السلوكي هو حقل حديث مختلط التخصصات في علم الاقتصاد يركز على دراسة العوامل النفسية والاجتماعية المؤثرة في السلوك الاقتصادي للأفراد والمجتمعات، ويهدف إلى فهم كيفية تأثير العوامل السلوكية والاجتماعية على اتخاذ القرارات الاقتصادية ونتائجها(١)، حيث أن الاقتصاد التقليدي يفترض أن الأفراد يتخذون قرارات عقلانية بناء على مصلحتهم، غير أن الاقتصاد السلوكي يرى أن الانفعالات والمعتقدات والهوية الاجتماعية تلعب دوراً هاماً في السلوك الاقتصادي(٢)، وبناءً على ذلك، يدمج علماء الاقتصاد السلوكي نظريات وأدلة من العلوم السلوكية، مثل علم النفس وعلم الاجتماع والاجتماعيات، لدراسة ظواهر اقتصادية مثل الادخار والاستثمار والبطالة، كما يوظفون أساليب تجريبية لاختبار فرضياتهم حول العوامل المؤثرة في صنع القرار الاقتصادي، حيت تتعدد تطبيقات

---

(١) Oxford University Press. (n. d.). «Behavioural economics» [Web from https: //academic. page]. Retrieved on November ٦th٢٠٢٣ oup. com/restud/pages/behavioural_economics?login=false

(٢) Behavioral economics: Reunifying psychology » .Camerer, Colin and economics». Proceedings of the National Academy of Sciences ٩٦,١٩ (١٩٩٩): ١٠٥٧٥-١٠٥٧٧.

الاقتصاد السلوكي لتشمل السياسات العامة والتسويق والمالية السلوكية وغيرها(١).

ونتيجة لاشتماله على عدة تخصصات، أضاف الاقتصاد السلوكي بُعداً إنسانياً هاماً لفهم السلوك الاقتصادي وصنع السياسات الاقتصادية الفعالة، حيث يُعد مدخلاً حديثاً ومهماً لفهم وتفسير القرارات والسلوكيات الاقتصادية المعقدة للأفراد والمؤسسات، ويتيح فهم كيفية تأثير العوامل النفسية والاجتماعية، مثل التحيزات والاختصارات الذهنية والهوية الاجتماعية، على صنع القرار الاقتصادي بعيداً عن النموذج التقليدي للعقلانية الاقتصادية، وبالتالي، فإن خبراء الاقتصاد السلوكي يستطيعون المساهمة في تصميم سياسات وبرامج اقتصادية أكثر فاعليةً تراعي الجوانب السلوكية والاجتماعية لتحقيق النتائج المرجوة(٢)، فدمج الاقتصاد السلوكي في التحليل الاقتصادي ووضع السياسات يعد خطوة مهمة نحو اقتصاد أكثر إنسانية وعدالة.

أما من الناحية الأكاديمية، يُعد الاقتصاد السلوكي حقلاً هاماً لفهم الدوافع والمحركات السلوكية وراء القرارات والتصرفات الاقتصادية للأفراد والمجتمعات، إذ يوفر نظرةً ثاقبةً حول كيفية تفاعل وتأثر الأفراد بالسياسات والمؤثرات الاقتصادية بناءً على عوامل نفسية واجتماعية بدلاً من النموذج التقليدي القائم على العقلانية الاقتصادية، وبالتالي، فإن فهم علم الاقتصاد السلوكي أمر حاسم لواضعي السياسات لتصميم سياسات وبرامج اقتصادية أكثر فعالية تحقق التنمية المستدامة مع مراعاة السلوكيات

---

(١) Laibson, David, and John A. List. «Principles of (behavioral) economics» American Economic Review ١٠٥,٥ (٢٠١٥): ٣٨٥-٣٩٠.

(٢) United Nations. «UN Behavioural Science Week: Leveraging Behavioural Science for Sustainable Development Goals». New York: UN Innovation Network, ٢٠٢١، p. ٤.

والدوافع البشرية(١).

يتبين لنا مما سبق أن إدراج منظور سلوكي ضمن السياسات الاقتصادية يُمكن من تحقيق نتائج أفضل على المستويين الفردي والمجتمعي، وتبعًا لذلك، يمكن تلخيص أهم النقاط التي توضح أهمية الاقتصاد السلوكي كما يلي:

-يُلقي الاقتصاد السلوكي الضوء على التناقضات بين النماذج التقليدية للسلوك الاقتصادي والواقع المعقد الذي يتميز به الأفراد، حيث تفترض هذه النماذج التقليدية أن يتصف الأفراد بالعقلانية والمنطق، وبسعيهم الدائم لتحقيق المنفعة الشخصية، غير أن الدراسات السلوكية تبين أن الأشخاص غالبًا ما يتخذون القرارات بناءً على العواطف والتأثيرات الاجتماعية والعوامل النفسية الأخرى، وبالتالي فإن الاقتصاد السلوكي يساعد على فهم الأسباب وراء هذه التناقضات، وكيفية تأثيرها على السوق والاقتصاد عامةً(٢).

-يؤدي الاقتصاد السلوكي دورًا حيويًا في تحليل الأزمات الاقتصادية والمالية، حيث يسمح بفهم العوامل المؤثرة على سلوك الأفراد والمؤسسات خلال الأوقات الصعبة، ما يمكن المحللين الاقتصاديين من توجيه السياسات الاقتصادية بطريقة أكثر فعالية للتصدي للأزمات وتقليل التأثيرات السلبية على الاقتصاد(٣).

---

(١) United Nations. «United Nations Behavioural Science Week: Coordinated by the UN Behavioural Science Group». New York: UN Behavioural Science Group, ٢٠٢٢، p. ٧.

(٢) Chetty, Raj. "Behavioral economics and public policy: A pragmatic perspective. " American Economic Review ١٠٥,٥ (٢٠١٥): ١-٣٣.

(٣) رضوان، مصطفى أحمد حامد. «الاقتصاد السلوكي كمدخل جديد لعلاج السياسات الاقتصادية (دراسة تحليلية)». مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ٣,٩ (٢٠٢٣)؛ ٦١٠-
=

-تساهم الأدوات والنماذج المستمدة من الاقتصاد السلوكي في تطوير السياسات الاجتماعية والاقتصادية الفعّالة، فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام مفاهيم الاقتصاد السلوكي في تصميم السياسات الحكومية التي تهدف إلى تحفيز التوظيف أو زيادة المدخرات، من خلال فهم العوامل التي تؤثر على سلوك الأفراد في هذه المجالات وتوجيههم بشكل مناسب(١).

-يتبنى الاقتصاد السلوكي عامةً نهجًا أكثر واقعية في فهم سلوك الأفراد والمؤسسات، وبالتالي تحقيق التوازن بين المنافع الفردية والجماعية، ففي ظل التحديات الاقتصادية المعاصرة، يظل الاقتصاد السلوكي أداةً حيويةً لفهم الاقتصاد والمساهمة في تطوير السياسات الفعّالة التي تحقق النمو الاقتصادي المستدام والعدالة الاجتماعية(٢).

-يشكل الاقتصاد السلوكي عنصرًا حيويًا في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتطلب هذا التحول تعزيز التدريب والتعليم في مجال الاقتصاد السلوكي، وتزويد المتخصصين بالأدوات والمفاهيم اللازمة لتحليل السياسات بشكل أفضل وتوجيهها نحو التحول الإيجابي(٣).

=

.٥٧٣

(١) Wilson, Anastasia C. "Behavioral Economics In Context Applications for Development, Inequality & Discrimination, Finance, and Environment. " Boston: Global Development Policy Center (٢٠٢٠).

(٢) United Nations. «Behavioural Insights at the United Nations: Achieving Agenda ٢٠٣٠». ٢٠١٦.

(٣) Sianes, Antonio, et al «Impact of the Sustainable Development Goals on the academic research agenda. A scientometric analysis». PLoS One ١٧,٣ (٢٠٢٢): e٠٢٦٥٤٠٩.

-يمكن أن يؤدي التركيز على العوامل السلوكية في تصميم السياسات الحكومية للمساهمة في تحسين السلوكيات البيئية ومواجهة التحديات المتعلقة بها، فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام التحفيز السلوكي لتشجيع الممارسات الصديقة للبيئة مثل تقليل استخدام المياه والكهرباء، أو التخلص السليم من النفايات، كما أن دراسة العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤثر على السلوك البيئي يساعد في تصميم حملات التوعية والتثقيف البيئي الأكثر فاعلية، وبالتالي، فإن دمج منظور الاقتصاد السلوكي في السياسات البيئية يجعلها أكثر قدرة على تحقيق التغيير السلوكي المنشود، والمساهمة الفعالة في الحفاظ على البيئة ومواجهة التحديات البيئية مثل التغير المناخي والتلوث(١).

نظرًا لهذه الأهمية، تسعى الأمم المتحدة لتعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والأكاديمية والبحثية لتوفير منصات تبادل المعرفة والخبرات حول الاقتصاد السلوكي، ما يسهم في تبني مفاهيمه وتطبيقاته على نطاق أوسع وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة(٢)، ولأن الاقتصاد السلوكي يساهم في فهم أساسيات صنع القرار الاقتصادي، ينبغي تبني نهجه السلوكي في القطاعين الخاص والعام لتحسين فاعلية السياسات وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة(٣).

---

(١) Pasche, Markus. «What Can Be Learned from Behavioral New Perspectives for Economics for Environmental Policy?. » Policies Through Behavioral Economics Environmental (٢٠١٦): ١٠٩-١٢٦.

(٢) UN ٢,٠ :United Nations. «Our Common Agenda Policy Brief ١١ edge skills for better United -thinking culture and cutting-Forward Nations system impact».)September ٢٠٢٣(.

(٣) الأمم المتحدة، العلوم السلوكية مذكرة توجيهية توجيهات الأمين العام بشأن العلوم السلوكية، =

المطلب الثاني: العلاقة بين الاقتصاد السلوكي والاقتصاد الإسلامي

تستند فلسفة الاقتصاد السلوكي والاقتصاد الإسلامي إلى أسس وقيم مشتركة، حيث يتوجهون إلى فهم تفاعل الإنسان مع الجوانب الاقتصادية بطريقة تتسم بالتفاعل والتأثير المتبادل، وتتفق فلسفة الاقتصاد السلوكي والاقتصاد الإسلامي على مجموعة من النقاط المهمة نذكر منها(١):

- يتفق كل من الاقتصاد السلوكي والاقتصاد الإسلامي على أن تفكير الإنسان وسلوكه الاقتصادي ليس راشدًا دائمًا، ويظهر ذلك في سلوكه من خلال الطريقة التي يقوم بها الأفراد بإنفاق أموالهم واستخدامها في المعاملات الاقتصادية، ويؤكد القرآن الكريم في هذا السياق على عجلة الإنسان وتسرعه في اتخاذ القرارات في قول الحق تعالى في كتابه الحكيم: ﴿وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلۡخَيۡرِۖ وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ عَجُولٗا ١١﴾ [سورة الإسراء:١١]، وقول النبي -صلى الله عليه وسلم "**كلُّ ابنِ آدمَ خطَّاءٌ، وخيرُ الخطَّائينَ التَّوَّابونَ**"(٢).

- يوجد اتفاق بين الاقتصاد السلوكي والاقتصاد الإسلامي فيما يتعلق بعدم فهم المعلومات أو عدم توفرها للناس، ولذلك أرسل الله الكتب السماوية والوحي لتقويم الإنسان وتوجيهه لفهم أنه لا يعرف كل المعلومات، ويظهر ذلك في قوله ﷻ:

=

تاريخ الدخول: ١٧ أكتوبر ٢٠٢٣ على htttps: //www. un. org/ar/content/behaviouralscience/. ص ٢- ٦

(١) إشراف محمود، "فلسفة الاقتصاد السلوكي مقابل الاقتصاد الإسلامي وأثرها على سلوك المستهلك"، مرجع سبق ذكره.

(٢) "سنن ابن ماجة"، ابن ماجة، باب ذكر التوبة، حديث رقم ٤٢٥١، خرج أحاديثه عماد الطيار وآخرون، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١ (١٤٣٨هـ-٢٠١٧م)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وحسّنه الألباني في صحيح الترغيب، رقم (٣١٣٩).

﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٢١٦﴾ [سورة البقرة:٢١٦].

- يتفق كل من الاقتصاد السلوكي والاقتصاد الإسلامي على أن السلوك الإنساني يتأثر بعوامل اجتماعية وثقافية وخلقية وبيئية، ويتماشى هذا الاتفاق مع الشريعة الإسلامية التي تشير إلى أن الإنسان يولد على الفطرة وتؤثر البيئة في قيمه وتوجهاته حيث يقول صلى الله عليه وسلم "**مَا مِن مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ علَى الفِطْرَةِ، فأبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أوْ يُنَصِّرَانِهِ، أوْ يُمَجِّسَانِهِ، كما تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ، هلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِن جَدْعَاءَ**"، ثُمَّ يقولُ أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عنْه: ﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ﴾ [سورة الروم:٣٠](١).

- التركيز على أهمية ترشيد سلوك المستهلك وتوجيهه نحو الخير؛ فالاقتصاد السلوكي يسعى لدمج الجانب الأخلاقي من خلال تعزيز القيم والمبادئ الأخلاقية في السلوك الاقتصادي، بينما الاقتصاد الإسلامي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالشريعة الإسلامية ومنطلقاتها الأخلاقية والقيمية في مجالات العقيدة والعبادات والمعاملات، حيث يرتبط الاقتصاد الإسلامي بالأخلاق الفاضلة كالبر والتقوى والإيمان، مما يؤدي إلى الأمانة والشفافية وتجنب الغدر والخيانة كما حذرنا الرسول -صلى الله عليه وسلم- بقوله: "إذا جمع اللهُ الأولينَ والآخرينَ يومَ القيامةِ رُفِعَ لكلِّ غادرٍ لِواءٌ يومَ القيامةِ فقيل: هذهِ غَدرةُ فلانِ بنِ فلانٍ"(٢)، كما يتجنب الاقتصاد الإسلامي الربا والغش والاحتكار

(١) "صحيح البخاري"، البخاري، برقم (١٣٥٨)، واللفظ له، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط١ (١٤٢٢هـ)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) "صحيح مسلم"، رواه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب تحريم الغدر حديث رقم ١٧٣٥، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وغيرها من الممارسات غير العادلة بناءً على الأخلاق الإسلامية، بينما يحاول الاقتصاد السلوكي معالجة القصور الأخلاقي من خلال إدراج قيم العدالة والأمانة والشفافية في نماذج سلوك المستهلك، ولذلك فإن كلا الاقتصادين يهدفان إلى تحقيق العدالة والكفاءة من خلال توجيه سلوك الأفراد والمؤسسات نحو ما فيه خير المجتمع ورفعته، وهو ما يمثل أرضيةً مشتركةً بينهما؛

– يحاول الاقتصاد السلوكي الحد من النزعة الفردانية للإنسان وكبح جماح النفس، وتوعية الإنسان بما فيه مصلحته من خلال إيقاظ ضميره وتذكيره بالنافع والضار من نتائج سلوكه الاقتصادي، كما يركز على أهمية المجتمع والدولة، وهو ما يتفق فيه مع الاقتصاد الإسلامي الذي يحثّ على التكافل الاجتماعي ويحذر من الأنانية، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [سورة المائدة:٢]، وقول الرسول ﷺ: "**إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا. وشَبَّكَ أصَابِعَهُ**"(١)، فالاقتصاد الإسلامي يحفز الفرد على السلوك الاقتصادي الذي يعود بالنفع على المجتمع بأسره، وبالتالي، فإن كلا الاقتصادين يتفقان على ضرورة تعديل سلوك الفرد وتوجيهه نحو ما فيه مصلحة الجماعة، والابتعاد عن الأنانية والفردانية الضيقة، وهذا ما يمثل قاسماً مشتركاً آخر بينهما؛

– يدعو الاقتصاد السلوكي إلى دراسة تفصيلية للنفس البشرية وخصائصها وكيفية تأثير هذه الخصائص على السلوك الاقتصادي للإنسان، والهدف من ذلك هو الكشف عن التحيزات المعرفية التي يقع فيها الإنسان أثناء اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومن ثَمّ وضع الحلول التي تساعده على اتخاذ قرارات أكثر رشداً وعقلانية بما يحسّن جودة حياته، وهذا يتفق مع منهج الإسلام الذي يحثّ على معرفة النفس ودوافعها

(١) "صحيح البخاري"، البخاري، برقم (٤٨١)، الراوي أبو موسى الأشعري، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط١ (١٤٢٢هـ).

وسلوكياتها، والذي يتجسد في قوله تعالى: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ٢١﴾ [سورة الذاريات:٢١]، فكلاهما يؤكد على أهمية فهم طبيعة النفس البشرية وتحليل سلوكياتها لتوجيهها نحو ما فيه خيرها وخير المجتمع؛

– يعتمد الاقتصاد السلوكي على المنهج التجريبي والتحليلي، من خلال استخدام التجارب والملاحظات الدقيقة لسلوك الإنسان الاقتصادي، وهذا يتفق مع منهجية الاقتصاد الإسلامي القائمة على الاستقراء والملاحظة والتجريب، حيث يشجع الإسلام على اكتشاف سنن الله في الكون والحياة كما قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّۗ﴾ [سورة فصلت:٥٣]، وقد اشتهر العلماء المسلمون بتطبيق المنهج التجريبي مثل الخوارزمي وابن الهيثم وابن سينا وغيرهم، فالاقتصاد الإسلامي يدعو إلى معرفة سلوك الإنسان ودوافعه من خلال الملاحظة والاستقراء ثم وضع النظريات والنماذج المناسبة.

على الرغم من نقاط التشابه هذه، يبقى الاقتصاد الإسلامي أكثر تميزًا وأسبقيةً مقارنة بالاقتصاد السلوكي من عدة نواحي تجعله أكثر شمولية وتوازناً واعتدالاً، فالاقتصاد الإسلامي يستمد منهجه وأحكامه من مصدر إلهي رباني هو القرآن الكريم والسنة النبوية، مما يضفي عليه قدسية وروحانية تجعله أكثر ملاءمة لفطرة الإنسان وحاجاته المادية والروحية، أما الاقتصاد السلوكي فمصدره العقل البشري وتجاربه المحدودة، مما يجعله أقل شمولية واتساقاً مع طبيعة الإنسان، إضافة إلى ذلك، كان الاقتصاد الإسلامي سباقًا قبل الاقتصاد السلوكي بقرون طويلة في الدعوة إلى ترشيد الاستهلاك والاعتدال فيه وعدم الإسراف، من خلال النصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي حثت على الاقتصاد في المعيشة، كما يولي الاقتصاد الإسلامي اهتماماً كبيراً بالجانب الاجتماعي وتحقيق التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع، عبر آليات مثل الزكاة والصدقات، بينما يركز الاقتصاد السلوكي بشكل أكبر على الجانب الفردي في ترشيد الاستهلاك، وبالتالي، فإن الاقتصاد الإسلامي يتميز بالشمولية في رعاية الجوانب المادية والروحية للإنسان، وبتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع،

وبارتباطه الوثيق بالقيم والأخلاق الفاضلة(١).

وفي الأخير، يمكن اعتبار المفاهيم الجديدة التي يقدمها الاقتصاد السلوكي إعادة اكتشاف لدور القيم والأخلاق والمحددات النفسية التي كان الإسلام سباقًا في الحث عليها والعمل بها كونها جزءًا من كل في منظومة الإنسان والحياة والكون من منظور إسلامي، حيث يقوم الاقتصاد الإسلامي على مبدأ التوافق بين الدوافع والحوافز من جهة، والقواعد المنظمة للسلوك الاقتصادي من جهة أخرى، وتنبثق عن هذا التوافق الرؤية الاجتماعية والاقتصادية للاقتصاد الإسلامي، حيث أن جوهر أهدافه هو تحقيق كرامة الإنسان والعيش الكريم والسعادة في نسق متوازن عقائديًا وأخلاقيًا ونفسيًا واجتماعيًا وثقافيًا، كما أنه يمكن القول أن مبادئ وتوجهات الاقتصاد السلوكي تقترب من مفاهيم وقواعد الاقتصاد الإسلامي، فهل يكون الاقتصاد السلوكي جسرًا جديدًا للتواصل بين الاقتصاد المعاصر والاقتصاد الإسلامي؟ يبدو أن هذا ما يحدث في عدة جوانب(٢).

المطلب الثالث: مجالات تطبيق الاقتصاد السلوكي

يوفر الاقتصاد السلوكي أدوات قيّمة لفهم الدوافع وراء السلوكيات والقرارات الاقتصادية للأفراد والمؤسسات، مما يتيح تطبيقات واسعة لتحسين وتطوير السياسات والبرامج في مختلف المجالات، فعلى سبيل المثال، يمكّن الاقتصاد السلوكي من تصميم حملات وبرامج تسويقية أكثر فاعليةً من خلال فهم عملية صنع القرار لدى المستهلك والعوامل النفسية والاجتماعية المؤثرة، كما أن توظيف المنظور السلوكي في السياسات

(١) إشراف محمود، "فلسفة الاقتصاد السلوكي مقابل الاقتصاد الإسلامي وأثرها على سلوك المستهلك"، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٠-٧٦.

(٢) الأفندي محمد أحمد، "مقولات الاقتصاد السلوكي وعلاقتها بالاقتصاد التقليدي مع إشارة إلى الاقتصاد الإسلامي"، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٨.

الصحية والتعليمية والضريبية يساعد على تشجيع السلوكيات الإيجابية وتعزيز الالتزام بهذه السياسات، ويمكن أن يسمح دمج الاقتصاد السلوكي في تحليل سلوك المستثمرين وسوق المال بتطوير استراتيجيات استثمارية وتمويلية أكثر كفاءة، وبالتالي، فإن الاهتمام بالجوانب السلوكية أمر حيوي لسياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية أكثر فعاليةً وتأثيرًا.

ولأن مجالات تطبيق الاقتصاد السلوكي يمكن أن تكون واسعةً وتشمل تقريبًا مختلف مجالات الحياة والسياسات العامة، كونها مبنية على السلوك البشري، فإننا سنعرض فيما يلي باختصار أهم وأشهر هذه المجالات:

١- مجال التمويل: يمكن تطبيق الاقتصاد السلوكي في مجال التمويل لفهم أسباب اتخاذ المستثمرين لقرارات معينة عند التداول في الأسواق المالية، فالتمويل السلوكي فرع من فروع الاقتصاد السلوكي الذي يسعى لتفسير سبب اتخاذ المستثمرين لقرارات غير عقلانية(١)، حيث تشير الأبحاث إلى أن المستثمرين غالبًا ما يتأثرون بعوامل نفسية وانفعالية تؤدي بهم إلى اتخاذ قرارات استثمارية غير منطقية تتعارض مع نظريات التمويل التقليدية، ومن الأمثلة على ذلك الميل للمغالاة في تقدير المعلومات الجديدة أو الاعتماد المفرط على الحدس والتكهنات، لذا يوفر الاقتصاد السلوكي أدوات قيّمة لفهم وتفسير هذه الانحرافات السلوكية في سوق المال، مما يساعد على تطوير نماذج واستراتيجيات استثمارية أكثر رشدًا وكفاءةً(٢).

---

(١) Gomes, O .(٢٠٢٣)، « Behavioral economics and finance: a selective review of models, methods and tools»، Studies in Economics and Finance ٤٠,٣؛ ٣٩٣-٤١٠.

(٢) Lyons, Angela C. , and Josephine Kass Hanna. «Behavioral Economics and Financial Decision Making». De Gruyter Handbook of Personal Finance (٢٠٢٢): ٤٣٣.

٢- السياسات العامة: يُستخدم الاقتصاد السلوكي في السياسات العامة للتأثير إيجابيًا على سلوك الأفراد، فعلى سبيل المثال، تُستخدم التحفيزات السلوكية لتشجيع الناس على اتخاذ خيارات أفضل في مجالات مثل الصحة والتعليم والبيئة وغيرها، وتعتمد هذه التحفيزات على تصميم البيئة المحيطة بالفرد لتسهيل السلوك المرغوب فيه دون اللجوء للإجبار أو الحظر، وقد أظهرت التجارب أن توظيف التحفيز السلوكي في السياسات العامة أدى إلى زيادة معدلات الالتحاق بالتأمين الصحي والمشاركة في برامج التقاعد(١) وانخفاض معدلات التسرب من التعليم(٢).

زيادةً على التطبيقات الواردة أعلاه، ارتأينا إدراج الجدول ١ الذي يوضح باختصار مجالات أخرى لتطبيق الاقتصاد السلوكي، يندرج بعضها ضمن عنصر السياسات العامة، بينما يمكن تطبيق الآخر في مجالات أقل نطاقًا.

جدول (١). مجالات تطبيق الاقتصاد السلوكي

مجال التطبيق	كيفية التطبيق
الرعاية الصحية	فهم سلوك المرضى والالتزام بخطط العلاج واتخاذ القرارات الصحية لتحسين نتائج علاج المرضى.
التعليم	تعزيز التعلم من خلال دراسة كيفية تفاعل الطلاب مع المواد التعليمية وكيفية تحسين أساليب التدريس.
الحفاظ على البيئة	تشجيع السلوكيات والممارسات الصديقة للبيئة بين عامة الناس.

(١) Harrison, Joseph D. , and Mitesh S. Patel. «Designing nudges for success in health care». AMA Journal of Ethics ٢٢,٩ (٢٠٢٠): ٧٩٦-٨٠١.

(٢) Weijers, Robert J. , Björn B. de Koning, and Fred Paas. «Nudging in education: From theory towards guidelines for successful implementation» European Journal of Psychology of Education ٣٦ (٢٠٢١): ٨٨٣-٩٠٢.

علم الإجرام والقانون	تحليل السلوك الإجرامي وعمليات صنع القرار في السياقات القانونية، وصياغة سياسات للوقاية من الجريمة والعدالة الجنائية.
الموارد البشرية	تحسين ديناميكيات مكان العمل وتحفيز الموظفين وإنتاجيتهم.
التخطيط العمراني	تصميم المدن والأماكن العامة بما يشجع السلوكيات الإيجابية، مثل تقليل الازدحام المروري أو زيادة إمكانية المشي أو استخدام الدراجات الهوائية.
الخدمات الاجتماعية	تطوير البرامج والتدخلات للقضايا الاجتماعية مثل محاربة الفقر والإدمان والصحة العقلية بناءً على الرؤى السلوكية.
النقل	تصميم أنظمة النقل لتشجيع سلوكيات السفر الأكثر أمانًا وكفاءة.
العلوم السياسية	فهم سلوك الناخبين وعملية صنع القرار السياسي واستراتيجيات الحملات.
الرياضة	تعزيز أداء الرياضيين وتحفيزهم واستراتيجيات التدريب بناءً على المبادئ السلوكية.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على: Galizzi, Matteo M. "Behavioral aspects of policy formulation: experiments, behavioral insights, nudges. " Handbook of Policy Formulation. Handbooks of Research on Public Policy, eds M. Howlett and I. Mukherjee (Cheltenham: Edward Elgar Publishing) (2017): 410-429.

تُظهر الأمثلة الواردة في الجدول ١ الأهمية البالغة للعلوم السلوكية وتطبيقاتها الواسعة في مختلف نواحي الحياة، إذ أن استخدام المعارف السلوكية في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج يؤدي إلى نتائج أفضل على المستويين الفردي والمجتمعي، فالنظرة السلوكية تتيح فهمًا أعمق لدوافع اتخاذ القرارات البشرية بعيدًا عن الافتراضات المثالية، لذا من الضروري أن تواصل الحكومات والمؤسسات دمج وجهات النظر السلوكية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين حياة البشر، كون العلوم السلوكية أداة قوية

لفهم أفضل للطبيعة البشرية وتوجيهها نحو ما هو أفضل للجميع.

المبحث الثاني: توظيف الاقتصاد السلوكي في الأمم المتحدة: المنهجية، المجالات، التجارب

من أجل استعراض شامل لتوظيف الاقتصاد السلوكي في الأمم المتحدة، ننطلق في هذا المبحث من مسيرة ومنهجية توظيف الاقتصاد السلوكي في الأمم المتحدة، قبل أن نتناول مجالات التطبيق وأهم التجارب التي أجرتها المنظمة في هذا السياق.

المطلب الأول: مسيرة ومنهجية توظيف الاقتصاد السلوكي في الأمم المتحدة

١- مسيرة توظيف الاقتصاد السلوكي في الأمم المتحدة

تُعد الأمم المتحدة من أبرز المنظمات الدولية التي اهتمت بتوظيف الرؤى السلوكية لتحسين فاعلية سياساتها وبرامجها التنموية والإنسانية، حيث أن تطبيق الرؤى السلوكية في المنظمة يشكل جزءًا أساسيًا من الجهود العالمية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان حول العالم، وتسعى الأمم المتحدة من خلال الاستفادة من النهج السلوكي إلى فهم القضايا الإنسانية المعقدة بشكل أفضل، وتحديد الحلول الفعالة للتحديات التي تواجه المجتمعات المحلية والعالمية، ويمكن تتبع الخطوات الأولى نحو دمج الرؤى السلوكية في أنشطة الأمم المتحدة إلى بدايات العقد الثاني من الألفية، حيث شهد عام ٢٠١١ إنشاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفريق الرؤى السلوكية التابع له UNDP's Behavioral Insights Team (BIT)، وهدفت هذه الوحدة الرائدة إلى تطبيق مبادئ الاقتصاد السلوكي على البرامج والسياسات الإنمائية، مع التركيز على مجالات مثل التعليم والصحة والحد من الفقر، وبدأ عمل فريق الرؤى السلوكية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من المتبنين المبكرين للاقتصاد السلوكي داخل منظومة الأمم المتحدة في توليد أدلة على فعالية هذه المناهج، وعلى سبيل المثال، أظهرت الدراسات أن التحفيز السلوكي يمكن أن يزيد من معدلات الادخار لدى ذوي الدخل المنخفض، ويحسن

معدلات تلقي التطعيمات، ويعزز المحافظة على الطاقة(١).

ومع تراكم الأدلة، زاد الاهتمام بالاقتصاد السلوكي بين وكالات الأمم المتحدة وصانعي السياسات، إذ أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة عام ٢٠١٥ وحدة العلوم السلوكية التابعة لكلية موظفي الأمم المتحدة UN System Staff College's (UNSSC) Behavioral Science Unit لتوفير التدريب والدعم والخبرة في الرؤى السلوكية لموظفي الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، وأدت هذه الوحدة دوراً حاسماً في إدماج الاقتصاد السلوكي في منظومة الأمم المتحدة، فقد طورت برامج تدريبية، وأجرت أبحاثًا، وقدمت مساعدة فنية لوكالات الأمم المتحدة حول مجموعة واسعة من القضايا، من التخفيف من تغير المناخ إلى حل النزاعات(٢)، إضافة إلى ذلك، وتجلت بعض هذه التجارب في تقرير عام ٢٠١٦ حول النتائج السلوكية في الأمم المتحدة، الذي ساهم في زيادة الوعي بإمكانية استخدام العلوم السلوكية لتحقيق الأهداف التنموية المستدامة(٣).

---

(١) United Nations Development Programme (UNDP). «Behavioural Insights at the United Nations –Achieving Agenda ٢٠٣٠». United Nations Development Programme, ٢٠٢٣. https: //www. undp. org/publications/behavioural-insights-at-the-united-nations-achieving-agenda-٢٠٣٠. Accessed ٧ November ٢٠٢٣.

(٢) United Nations System Staff College (UNSSC). «Shaping Public Policy Through Behavioural Science». United Nations System Staff College, ٢٠٢٣. https: //www. unssc .org/events/shaping-public-policy-through-behavioural-science. Accessed ٧ November ٢٠٢٣.

(٣) United Nations Development Programme (UNDP). «Behavioural Insights at the United Nations –Achieving Agenda ٢٠٣٠»

منذ صدور التقرير، شهد تبني العلوم السلوكية داخل مختلف فروع منظومة الأمم المتحدة نموًا كبيرًا، فعلى سبيل المثال، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مولدوفا تجربة ناجحة للاستشارات الطبية الافتراضية هدفت إلى تحسين الالتزام بالعلاج بين مرضى السل، وركزت جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة على فهم العقبات السلوكية التي تواجه المارة عند الإبلاغ عن حوادث العنف ضد النساء والفتيات، مع ضمان شعورهم ليس فقط بمزيد من التمكين ولكن أيضًا الشعور بمزيد من الراحة عند الإبلاغ عن مثل هذه الحوادث، علاوةً على ذلك، بسّطت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ العملية بالنسبة للأفراد لتقليل انبعاثاتهم من غاز ثاني أكسيد الكربون من خلال تقديم بدائل عملية والدعوة إلى وضع أهداف والتزامات تسهل الإجراءات المناخية، وأدّت هذه المبادرة إلى تخفيض كبير في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بمقدار ملايين الأطنان(١).

ساهمت الرؤى السلوكية داخل الأمم المتحدة ومنظماتها في توجيه الجهود نحو تحقيق أفضل النتائج من خلال تحديد النواقص والتحديات التي تواجه المجتمعات المحلية والعالمية في مجالات مثل التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية، كما استطاعت الأمم المتحدة تحديد الإجراءات الفعالة التي يمكن تعميمها وتطبيقها على نطاق أوسع من خلال الاستفادة من التقنيات السلوكية في تقييم البرامج والمشاريع، مما ساهم بدوره في تعزيز التنمية المستدامة والتغلب على التحديات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية(٢)، وفي ذات السياق، اتخذت الأمم المتحدة خطوات كبيرة نحو تطبيق

---

(١) United Nations. United Nations Behavioural Science Report. [New York]: UN Innovation Network, ٢٠٢١. https: //digitallibrary. un. org/record/٣٩٢٩٧٤١?ln=en. Accessed ٧ November ٢٠٢٣.

(٢) الأمم المتحدة، «العلوم السلوكية مذكرة توجيهية توجيهات الأمين العام بشأن العلوم السلوكية»، ص ٢ – ٦

الرؤى السلوكية لتحسين البرامج التنموية والاقتصادية، كما تمكنت من تعزيز كفاءة السياسات والبرامج الموجهة نحو التنمية المستدامة من خلال تحليل البيانات السلوكية وتوجيه السلوك، وبالتالي تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية في العديد من المجتمعات، وعملت الأمم المتحدة أيضًا على تعزيز الوعي بأهمية العلوم السلوكية وتدريب الموظفين على استخدام أدوات السلوك والتقنيات المتقدمة في تصميم السياسات وتنفيذ البرامج، ما سمح بتطوير قدرات داخل المنظمة وتحسين الأداء العام، وتعزيز التعاون بين الفرق المختلفة داخل هيئاتها الفرعية(١)، ورغم هذه الإسهامات الكبيرة في تحسين فعالية برامج وسياسات التنمية، فإن استخدام الاقتصاد السلوكي في الأمم المتحدة لا يزال في طور التطور، ومن المرجح أن يؤدي في المستقبل دوراً أكثر أهمية في معالجة أصعب التحديات التي تواجه العالم.

٢- منهجية الأمم المتحدة في تطبيق التدخلات السلوكية

تعتمد منهجية الأمم المتحدة في تطبيق التدخلات السلوكية على الفهم العميق للدوافع والعوامل الاجتماعية والسلوكية التي تؤثر على اتخاذ القرارات والسلوكيات في سياقات مختلفة، وتستند هذه المنهجية على فهم شامل للعوامل متعددة الأوجه، بما في ذلك الدوافع والديناميكيات الاجتماعية والفروقات الثقافية التي تؤثر على اتخاذ القرارات والسلوكيات عبر سياقات متنوعة، إضافةً إلى الأبعاد النفسية والاجتماعية والثقافية التي تشكل سلوك كل من الأفراد والجماعات(٢)، كما تؤكد هذا المنهجية

(١) United Nations. UN Behavioural Science Week: Leveraging Behavioural Science for Sustainable Development Goals.(٢٠٢١). P. ٢

(٢) Rankine, H. , & Khosravi D. «Applying Behavioural Science to Advance Environmental Sustainability: An Overview for Policymakers». Working Paper Series, December ٢٠٢١. P ١٥ - ١٦

أهمية التحفيز، وتعزيز الأهداف الاجتماعية، وتوفير الدعم اللازم لتسهيل اتخاذ قرارات سلوكية مواتية، إضافة إلى السعي إلى رفع الوعي بشأن المسؤولية الاجتماعية وتعزيز التواصل الفعال، وذلك لأن الأمم المتحدة ترى أن تحقيق الاستدامة البيئية يتطلب تعديلات سلوكية عميقة وتحولات اجتماعية مستدامة تعزز الوعي البيئي واكتساب الممارسات المستدامة(١). ولتحقيق هذه المنهجية، تنطوي عملية تصميم التدخلات السلوكية على مجموعة خطوات أساسية، تؤدي فيها عمليات جمع البيانات الدقيقة وتحليلها المتقن، وكذلك الرؤى السلوكية المستمدة منها، أدوارًا محورية، وتشكل هذه الرؤى الأساس لتحديد نقاط التركيز التي يمكن فيها نشر تدخلات استراتيجية لتحقيق التغييرات التحويلية المرغوبة، كما تُعد هذه الخطوات أساسيةً لضمان استناد التدخلات السلوكية إلى أساس متين من الأدلة القوية والتحليل الدقيق للبيانات، مما يعزز احتمال تحقيق النتائج المنشودة والتأثير الإيجابي اللازم.

تتبع سلسلة منهجية الأمم المتحدة في تطبيق التدخلات السلوكية إذًا مجموعة من الخطوات الحيوية لتحقيق النتائج المرجوة، مصممة بطريقة تضمن تحديد السلوك المستهدف بوضوح، وفهم السياق المحيط به، وتصميم التدخل بشكل يتناسب مع التحديات السلوكية المحددة، واختبار التدخلات وتقييمها بشكل دوري للتأكد من كفاءتها وفعاليتها، وتتمثل هذه الخطوات الرئيسية فيما يلي:(٢)

أولًا: تعريف النتيجة المرجوة والسلوك المستهدف

-تحديد الأهداف السياسية أو البرامجية أو الإدارية بشكل عام.

---

(١) United Nations. «United Nations Behavioural Science Report».

(٢) MacLennan, M. , Jochim, J. , Hobden, C. , & Martin, L. «United Nations Practitioner's Guide to Getting Started with Behavioural Science Applications to UN Policies, Programmes and Administration» UN Innovation Network, ٢٠٢٢، p. ١٠.

-تحديد السلوك المحدد الذي يرمى إلى تحقيق النتيجة المطلوبة.

ثانيًا: فهم السياق وتحديد العوامل السلوكية

-تحليل سياق السلوك المستهدف وتحديد العوائق والدوافع الرئيسية؛

-فهم البيئات والفئات السكانية المستهدفة باستخدام مراجعات الأدبيات ومقابلات أصحاب المصلحة و/أو الأبحاث المسحية.

ثالثًا: تصميم تدخل مستند إلى السلوك

-تصميم تدخلات تعتمد على النتائج السابقة واستشارات الخبراء وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

رابعًا: الاختبار والتقييم

-اختبار التدخل السلوكي عن طريق قياس ما إذا كان له تأثير سببي على النتيجة السلوكية المرغوبة في عينة من المشاركين.

خامسًا: التعلم والتكيف والتواصل بالنتائج

-استنادًا إلى النتائج، يمكن تعديل تصميم التدخل واختباره مرة أخرى لإجراء التحسينات اللازمة، و/أو التواصل مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة حسب الاقتضاء.

يتبين لنا من هذا العرض أن الخطوات التي تتبعها الأمم المتحدة في منهجيتها لتطبيق التدخلات السلوكية تعكس التزام المنظمة بأسلوب منهجي وقائم على الأدلة في تصميم وتنفيذ هذه التدخلات، تبدأ بتحديد النتيجة المرغوبة والسلوك المستهدف، ثم فهم السياق وتحديد العوامل السلوكية ذات الصلة، ومن ثم تصميم التدخل القائم على السلوك، يليه اختبار وتقييم التدخل، وأخيراً تعلم وتكييف ونشر النتائج، وتضمن هذه الخطوات أن تستند التدخلات السلوكية إلى فهم عميق للسياق والدوافع ورؤى سلوكية صلبة مستمدة من بيانات وأبحاث دقيقة، كما أنها تتيح تعديل وتحسين التدخلات بناءً على نتائج الاختبار والتقييم، وهكذا، تضمن هذه المنهجية فعالية التدخلات السلوكية في تحقيق النتائج المرجوة.

تؤكد الأمم المتحدة زيادةً على ما سبق على ضرورة مراعاة الأخلاقيات خلال جميع الخطوات المذكورة، خاصة عندما تتضمن التدخلات البحث الأولي مع الأفراد الذين قد يستفيدون أو لا يستفيدون من التدخل، وذلك لأن أخلقة التدخلات السلوكية أمر ضروري لضمان احترام كرامة الأفراد وحقوقهم وخصوصياتهم، كما ينبغي التركيز على دور أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، وتعريف دورهم بوضوح والحفاظ على تشاركهم الوثيق لتوليد رؤى مفيدة والتزام أكبر وفرصة أعلى للمشاركة الفعالة في تنفيذ وتوسيع التدخل السلوكي، ما يعزز ويرسخ الثقة في التدخلات السلوكية ونتائجها، وكلها عوامل لنجاح تطبيق التدخلات السلوكية لتحقيق التنمية المستدامة وتغيير السلوك الإيجابي على المستويين الفردي والمجتمعي.

المطلب الثاني: مجالات توظيف الاقتصاد السلوكي في الأمم المتحدة

لا تقتصر الرؤى السلوكية على تحليل سلوك الفرد وحده، بل تمتد إلى فهم سياقاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية التي يتفاعل فيها، وعلى هذا الأساس، تسعى الأمم المتحدة إلى تبني نهج شمولي يجمع بين الأبعاد الفردية والجماعية للسلوك البشري، مما يساعد في وضع سياسات واستراتيجيات متكاملة تستهدف تحقيق التغيير الإيجابي على المستوى العالمي، لذلك، يتنوع تطبيق الرؤى السلوكية في مختلف قطاعات عمل للأمم المتحدة، بدءًا من مجالات الحماية الاجتماعية والتعليم وصولاً إلى الاقتصاد والبيئة، بهدف تصميم برامج ومشاريع تلبي احتياجات وتطلعات المجتمعات المستهدفة بشكل أكثر فعالية ودقة، ويوضح الشكل ١ أهم مجالات توظيف الاقتصاد السلوكي في الأمم المتحدة.

شكل (١): أهم مجالات تطبيق الاقتصاد السلوكي في الأمم المتحدة

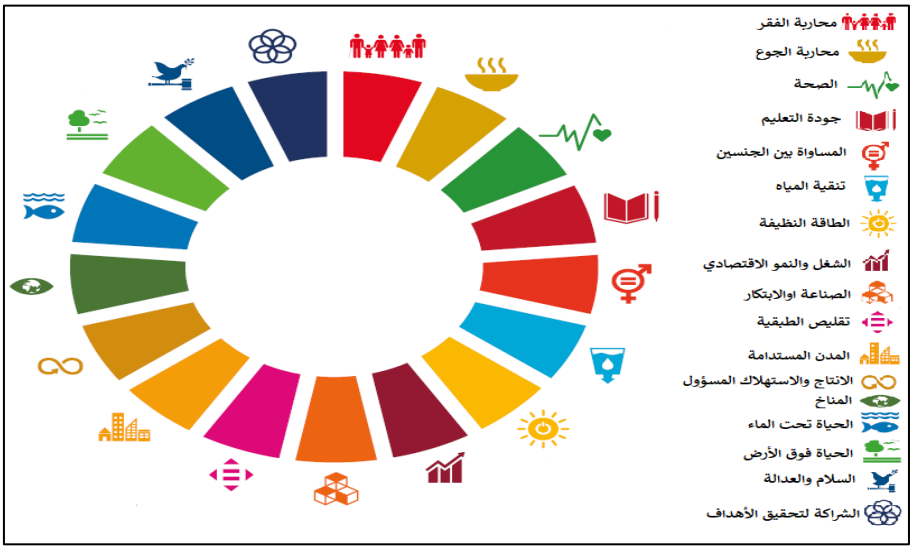

المصدر: United Nations. United Nations Behavioural Science Report. [New York]: UN Innovation Network, 2021. https: //digitallibrary. un. org/record/3929741?ln=en. Accessed 7 November 2023.

يتبين لنا من الشكل ١ أن الأمم المتحدة تُوظف الرؤى السلوكية في مجموعة واسعة من المجالات لتحقيق أهدافها الإنمائية والإنسانية، من أهمها الحفاظ على البيئة وتشجيع السلوكيات المستدامة، وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل، وتعزيز الصحة والتعليم، ومكافحة التمييز وتحقيق المساواة الاجتماعية، حيث أن الرؤى السلوكية تتيح للمنظمة تحليل الدوافع وراء السلوكيات غير المرغوبة وتصميم تدخلات فعالة لتغييرها، كما تساعد على تمكين المجتمعات المحلية وتعزيز مشاركتها، وبناء تعاون دولي لتنفيذ حلول مستدامة، وبالتالي، فإن تبني المنظور السلوكي عنصر أساسي في مساعي الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء مجتمعات مزدهرة وشاملة.

من جهة أخرى، تتمثل أبرز المجالات التي تنصح أدبيات الأمم المتحدة تطبيق الرؤى السلوكية فيها فيما يلي:

١ – تعزيز التنمية المستدامة: يكتسب تطبيق الرؤى السلوكية في سياق الأمم

المتحدة ومنظماتها أهمية كبرى في دعم وتعزيز التنمية المستدامة، حيث أن تضمين تلك الأساليب في استراتيجيات التوعية والتثقيف التابعة للأمم المتحدة يمكن أن يؤدي دورًا محوريًا في تعزيز الوعي بأهداف التنمية المستدامة بين الناس وتحفيزهم على اتخاذ إجراءات فعالة، من جهة أخرى، يمكن للمنظمات الدولية من خلال فهم سلوك الأفراد والمجتمعات أن تطور استراتيجيات توعية تستهدف تحفيز المواطنين على المشاركة في الأنشطة والمبادرات التي تعزز التنمية المستدامة، كما يمكن استخدام الرؤى السلوكية لتحديد العوامل التي تحفز التغيير والتحول نحو ممارسات أكثر استدامة، وتمكين المجتمعات من اتخاذ قرارات مستنيرة وتبني سلوكيات تدعم الأهداف الإنمائية المستدامة، وعلى سبيل المثال، يمكن استخدام الرؤى السلوكية لتحليل سلوك المستهلكين ومعرفة العوامل التي تؤثر في قراراتهم بشأن الاستهلاك المستدام والمسؤول، وبناءً على هذا التحليل، يمكن تصميم حملات توعية تستهدف تحفيز المستهلكين على اتخاذ قرارات شرائية أكثر وعيًا والمساهمة في المحافظة على الموارد الطبيعية، كما يمكن توجيه الجهود نحو تعزيز ثقافة استدامة تتغلب على السلوكيات الضارة وتعزز السلوكيات الإيجابية فيما يتعلق بالبيئة والتنمية(١).

٢- إدارة الأزمات والتحفيز للسلوك الصحيح: يمكن لمنظمة الأمم المتحدة استخدام الرؤى السلوكية كأداة قيمة لتوجيه الأفراد والجماعات نحو اتخاذ قرارات صحيحة وفعالة في أوقات الأزمات والطوارئ، حيث تتطلب تلك اللحظات الحرجة استجابة سريعة وفعالة، وتوفر الرؤى السلوكية في المقابل الإطار اللازم لفهم تفاعل الأفراد وكيفية تأثير القرارات على سلوكهم، فالناس عندما يواجهون أزمات مثل النزوح القسري جراء النزاعات أو الكوارث الطبيعية، يكون لديهم عادة خيارات ووقت محدود لاتخاذ القرارات الصائبة التي تؤثر على مصيرهم، وهنا، يمكن استخدام الرؤى

(١) United Nations Behavioural Science » United Nations. ٢٠٢٢ .Week»: Coordinated by the UN Behavioural Science Group

السلوكية لتحليل كيفية استجابة الأفراد لمثل هذه الأوضاع ودفعهم نحو اتخاذ الخيارات الأفضل، أي أن دراسة سلوك النازحين والأفراد الذين يعانون من الأزمات، يمكن المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة أن تفهم أفضل ما يمكن أن تكون عليه احتياجاتهم وتحفيزاتهم ومخاوفهم، ومن ثم توجيه الجهود والموارد نحو تلبية تلك الاحتياجات بفعالية أكبر(١).

٣- تعزيز الصحة والسلوك الصحي: يعد توجيه الرؤى السلوكية نحو تعزيز الصحة العامة جزءًا حيويًا من الجهود العالمية لتحسين جودة الحياة والحد من الأمراض والأعباء الصحية. وتستطيع الأمم المتحدة ومنظماتها أن تستخدم الرؤى السلوكية لفهم الدوافع والعوائق التي تؤثر على السلوك الصحي، ومن ثم تصميم حملات توعية تستهدف تحفيز الأفراد على اتخاذ قرارات إيجابية تتعلق بصحتهم(٢).

٤- تحسين الإدارة واتخاذ القرار: يساهم استخدام الرؤى السلوكية في تطوير استراتيجيات أفضل لإدارة الموارد في تحسين كفاءة العمليات وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة، إذ يمكن توجيه الجهود ضمن سياق الأمم المتحدة نحو تحفيز الموظفين على تحسين مهارات الإدارة الفعالة من خلال توفير فرص التدريب المستمر والتطوير المهني(٣).

٥- تعزيز الاستدامة البيئية: يمثل توظيف الرؤى السلوكية في تحفيز الناس على اتخاذ قرارات أكثر استدامة بيئيًا جزءًا أساسيًا من الجهود الرامية إلى حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، إذ يمكن أن تلعب الرؤى السلوكية دورًا فعالًا في توجيه الأفراد والجماعات نحو اتخاذ خطوات عملية لتقليل استهلاك الموارد والحد من

---

(١) United Nations. «United Nations Behavioural Science Report».

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

النفايات البيئية(١).

٦- تحقيق التسامح ومكافحة التمييز: يعد تعزيز التسامح ومكافحة التمييز قضيةً حيويةً في بناء مجتمعات متنوعة ومتعددة الثقافات، ويمكن للرؤى السلوكية أن تؤدي دورًا حاسمًا في فهم التحديات التي تواجهها المجتمعات فيما يتعلق بالتسامح والتعايش السلمي بين مختلف الثقافات والجنسيات(٢).

٧- قضية التغير المناخي: تُعد قضية التغير المناخي واحدة من أبرز التحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين، حيث تتصاعد آثارها السلبية على البيئة والمجتمعات، وفي ظل هذه الأزمة، أضحى فهم السلوك البشري وتوجيهه نحو اتخاذ قرارات صديقة للبيئة أمرًا حاسمًا لمعالجة هذه التحديات بفاعلية، وتستطيع الرؤى السلوكية أن تسهم في ذلك في سياق الأمم المتحدة من خلال تحليل الدوافع وراء السلوكيات غير الصديقة للبيئة وتصميم تدخلات فعالة لتغييرها، كما تساعد على تشجيع المستهلكين على اتخاذ خيارات أكثر استدامة، وتعزيز الوعي بالحقوق البيئية، وتغيير النماذج الاجتماعية الضارة بالبيئة، وبالتالي، فإنّ دمج المنظور السلوكي عنصر أساسي في الاستجابة الفاعلة لتحديات التغير المناخي على المستويين المحلي والعالمي(٣).

إلى جانب المجالات السابقة، نذكر من بين النطاقات التي تستحوذ على

---

(١) United Nations. «Behavioural Insights at the United Nations: Achieving Agenda ٢٠٣٠». ٢٠١٦.

(٢) United Nations. «United Nations Behavioural Science Report».

(٣) Rankine, Hannah, and Diba Khosravi. «Applying Behavioural Science to Advance Environmental Sustainability: An Overview for Policymakers». Working Paper Series, December ٢٠٢١.

اهتمام الأمم المتحدة في تطبيق الرؤى السلوكية؛ الجندرية(١) والتعليم والصحة ومنع العنف والجريمة والعمل، إذ أجرت الكثير من الهيئات التابعة للأمم المتحدة تجارب مراقبة عشوائية أو بالتحكم في هذه المجالات، كما أن العديد من هذه المنظمات بدأت في استخدام الرؤى السلوكية للحد من الصعوبات الإدارية في تنظيماتها الداخلية، وتشمل هذه الجهود زيادة معدلات إكمال التدريبات الإلزامية وتشجيع المعرفة المشتركة والتعاون، وتبسيط العمليات وتخفيف العبء الإداري(٢)، ونضيف إلى ذلك المشاريع النموذجية المنفذة من قبل الأمم المتحدة في إطار الرؤى السلوكية في مجال زيادة معدلات الالتزام بالعلاج الطبي، وزيادة معدلات تلقي التطعيم، وتحسين الإدماج المالي وزيادة استيعاب الحماية، وتمكين المرأة لاتخاذ إجراءات في مجتمعاتهن، وتحسين درجات الطلاب، واتخاذ قرارات الهجرة المستنيرة(٣).

ومن الجدير بالذكر أن الأمم المتحدة تواجه بعض التحديات تتعلق بتطبيق الرؤى السلوكية بشكل متسق عبر جميع الهيئات التابعة لها، حيث إن هناك فرصًا كبيرة لتحقيق تطبيق أكثر فعالية للرؤى السلوكية عبر مختلف المجالات المذكورة أعلاه، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز القدرات الداخلية لدى الأمم المتحدة وتشجيع تبني ثقافة

---

(١) يقصد بها هنا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – أي السعي نحو تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في الحقوق والفرص المناسبة لكل منهما، من خلال معالجة التحديات والعوائق التي تواجه المرأة في المجتمع.

(٢) UN. (٢٠٢١). «UN Behavioural Science Week: Leveraging Behavioural Science for Sustainable Development Goals». P. ٤

(٣) يقصد بالهجرة المستنيرة في هذا السياق اتخاذ قرار الهجرة بناءً على معلومات دقيقة وفهم أفضل لجميع الجوانب والعواقب المترتبة على هذا القرار، بحيث يكون المهاجر على بينة ودراية بالفرص والتحديات المتاحة في بلد المقصد، ولديه توقعات واقعية حول ظروف العمل ومستوى المعيشة.

داعمة لتطبيق الرؤى السلوكية، وتعزيز التعاون مع الشركاء الخارجيين والاستفادة من الخبرات الأكاديمية في هذا المجال.

المطلب الثالث: تجارب تطبيق رؤى الاقتصاد السلوكي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأمم المتحدة

تُعد تجارب تطبيق رؤى الاقتصاد السلوكي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأمم المتحدة مدخلاً جديداً واعداً لمعالجة بعض أصعب التحديات التي تواجه العالم، حيث أدركت الأمم المتحدة إمكانية الاقتصاد السلوكي في المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأطلقت عدداً من المبادرات التجريبية لتطبيق الرؤى السلوكية على البرامج والسياسات الإنمائية، وقد أسفرت هذه التجارب عن نتائج واعدة حتى الآن، مما يدل على أن للاقتصاد السلوكي يتمتع إمكانات كبيرة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فمن خلال فهم كيفية اتخاذ الناس للقرارات، يمكن لصانعي السياسات والممارسين تصميم تدخلات أكثر فعالية تعزز التغيير الإيجابي.

نتناول في هذا المطلب تجارب تطبيق رؤى الاقتصاد السلوكي في الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال عرضها في شكل مجالات لتسهيل توضيحها.

١- مجال الصحة

أسفرت التجارب التي تطبق الرؤى الاقتصادية السلوكية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها حتى الآن عن نتائج مشجعة، ويوضح الجدول ٢ أهم هذه التجارب.

جدول (٢): التجارب السلوكية المتعلقة بالصحة في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها

المنظمة	المشكلة	طريقة المعالجة	أداة التدخل	الأثر المتحقق
منظمة	مقاومة	تم تشكيل مجتمع	إجراء تجارب	زيادة الوعي بالمقاومة

الأغذية والزراعة	المضادات الحيوية عدم المساواة بين الجنسين ضعف المسؤولية البيئية للشركات.	عمل تغيير السلوك في مقاومة المضادات الحيوية يجمع بين العلماء السلوكيين والحكومات والمجتمع المدني والشركات الخاصة لإجراء اختبارات عشوائية مراقبة (RCTs) لاختبار الرؤى المتاحة. يستخدم برنامج DIMITRA CLUBS لتحقيق تغييرات إيجابية في سلوكيات النوع الاجتماعي من خلال مشاركة المجتمع وقيادة النساء والعمل الجماعي.	عشوائية مراقبة (RCTs)، وإطلاق حملات توعية باستخدام مبادئ BeSci، وتحفيز التغيير في السياق العملي لتعزيز التصرفات المستدامة.	المضادة للميكروبات، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وزيادة السلوك البيئي المسؤول للشركات.

		تتضمن الجهود التخلص من صناديق القمامة الشخصية لتشجيع التخلص القليل من الفاقد الشخصي واستخدام ألوان وتصاميم بارزة لتشجيع إعادة التدوير		
منظمة الصحة العالمية	ضعف قبول واستيعاب التوصيات الصحية للأمهات خلال فترة الحمل والولادة.	قامت منظمة الصحة العالمية بإعادة صياغة توصيات الرعاية السابقة للولادة بطريقة إيجابية لزيادة قبول وتبني الرعاية المستحسنة للأمهات. تم تصميم هذه الإعادة بناءً على تصورات وتوجهات وقيم	إعادة صياغة التوصيات ورسائل التوعية بطريقة تستند إلى مفاهيم العلوم السلوكية لتحفيز سلوك معين أو تغيير نمط سلوكي في مجال الرعاية الصحية	زيادة في قبول وتبني الرعاية المسبقة للأمهات والولادة. تغيير الحوار بين العاملين في مجال الصحة والآباء الذين يعارضون التطعيم لأطفالهم. تطوير استبيان عالمي موحد لقياس العوامل السلوكية والاجتماعية التي تؤثر على اتخاذ قرارات التطعيم

		النساء لتحسين معالجة التحديات مثل القلق والمخاوف وعدم وضوح المعلومات المقدمة من قبل الفرق الطبية.		للأطفال.
برنامج الغذاء العالمي	ضعف النتائج الغذائية وانتشار من الأمراض مثل الإسهال، والحاجة إلى تبني طرق الزراعة المحسنة بين المزارعين الصغار.	**زيادة غسل اليدين في تاجيكستان:** – تركز الجهود على تشجيع النساء على تناول حميات غنية بالحديد لتحسين الصحة الغذائية وتجنب نقص الفيتامينات والمعادن الأساسية. – استخدمت برنامج الغذاء العالمي تدخلات سلوكية لدعم	تم تطوير حملات توعية تعليمية تستند إلى التصورات السلوكية والتحيزات الإدراكية لتحقيق تأثير إيجابي.	تم تحسين عادات غسل الأيدي في طاجيكستان بنسبة كبيرة مع ملاحظة زيادة في عدد الأشخاص الذين يغسلون أيديهم بالصابون قبل الأكل بعد تطبيق الحملة. تحسن الاقبال على تناول الطعام الصحي في فلسطين من خلال حملة توعية جريئة ومبتكرة تهدف إلى تقليل الأمراض المرتبطة بسوء التغذية وتحسن السلوك الغذائي عند

		نظافة اليدين الجيدة في الأسر وتشجيع عادات جديدة. تضمنت التدخلات إعادة برمجة العادة القائمة (غسل اليدين بالماء فقط) عن طريق جعل الجراثيم مرئية باستخدام ماسحات الأشعة فوق البنفسجية. – تشجيع التزامات اجتماعية باستخدام تعهدات العائلة لحث أفراد الأسرة على حماية بعضهم بعضا.		الاسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود– المتوسط عبر استهلاك موارد صحية متوفرة.

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى تقارير الأمم المتحدة و United Nations. United Nations Behavioural Science Report. [New York]: UN Innovation Network, 2021. https: //digitallibrary. un.

.org/record/3929741?ln=en. Accessed 7 November 2023

يوضح الجدول ٢ التجارب السلوكية المتعلقة بالصحة داخل الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة والداخلة ضمن أهداف تحقيق التنمية المستدامة، حيث تعالج منظمة الأغذية والزراعة قضايا مقاومة المضادات الحيوية والمساواة بين الجنسين والمسؤولية البيئية للشركات من خلال تطبيق مبادئ العلوم السلوكية، في حين تركز منظمة الصحة العالمية على تحسين قبول وتبني توصيات الصحة الأمومية أثناء الحمل والولادة من خلال إعادة صياغة التوصيات بشكل إيجابي والتوعية والتثقيف، أما برنامج الأغذية العالمي فيسعى لتعزيز النواتج التغذوية وتشجيع تبني أساليب الزراعة المحسنة من خلال توظيف العلوم السلوكية في تطوير برامج تغيير السلوك، وتوضح النتائج الإيجابية التي أظهرتها هذه الأمثلة الدور الهام للمنظور السلوكي في تحسين النتائج الصحية على المستوى العالمي.

٢- المجال المالي

يعد المجال المالي أحد أهم الحقول الخصبة لتطبيق الرؤى السلوكية في الأمم المتحدة ضمن أهداف تحقيق التنمية المستدامة وتحسين حياة الأفراد، ومن أهم التجارب الداخلة في هذا السياق ما نورده في الجدول ٣.

جدول (٣): التجارب السلوكية المتعلقة بالمجال المالي في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها

المنظمة	المشكلة	طريقة المعالجة	أداة التدخل	الأثر المتحقق
صندوق الأمم المتحدة للسكان	البحث والتجريب في استخدام الرؤى السلوكية في كيفية	مشروع "Rich Baby, Healthy Family in Uganda" يوضح استخدام العلوم والرؤى السلوكية لتطوير نموذج	استخدام عناصر اللعب لتحفيز السلوك، مثل تحديات	تشجيع التوفير لتغطية تكاليف الرعاية الصحية للأمهات

	استجابة النساء والفتيات والشباب للممارسات والإصلاحات والحوافز والمبادرات.	تمويل مبتكر يجمع بين عناصر العلوم والرؤى السلوكية والألعاب لتشجيع الأسر على الادخار لتكاليف الرعاية الصحية الأمومية. استخدمت تقنيات العلوم والرؤى السلوكية لتحليل احتياجات الفرد وعوائق أو مشوارات التوفير واستمرت في تطبيقها أثناء مراحل التجريب لتحقيق تأثير إيجابي على عادات الادخار.	ومكافآت لتحفيز التفاعل الإيجابي.	الحوامل في أوغندا.
مبادرة النبض العالمي للأمم المتحدة	إمكانية استخدام الحسابات المصرفية لتحسين الإدماج المالي في إندونيسيا. (في عام	تم استخدام الحسابات المصرفية لتحسين الإدماج المالي في إندونيسيا هي حملة الواتساب #TabunginAja ("#JustSaveIt")، التي تم تنفيذها كجزء من تجربة سلوكية	تم تصميم رسائل باستخدام مفاهيم العلوم والرؤى السلوكية الخاصة بتحفيز التصرف	توصلت التقييمات إلى أن الحملة لم تؤثر بشكل كبير على سلوك أصحاب المحلات والعملاء،

	٢٠١٨، كان ٥٦% من البالغين الإندونيسيين يمتلكون حسابًا بنكيًا، ولكن ٣٠% منهم لم يستخدموه في العام السابق لتلك الفترة.)	(BeSci)بواسطة Pulse Lab Jakarta. هذه الحملة استخدمت الواتساب لنشر مجموعة من الرسائل الرئيسية لأصحاب المحلات الذين يعملون كوكلاء مصرفيين، حثهم فيها على تشجيع زبائنهم على الاحتفاظ بالباقي من مشترياتهم في حساباتهم البنكية.	المستهدف.	لكن التقييمات النوعية أشارت إلى أن أصحاب المحلات وجدوا الرسائل مفيدة في توجيه تفاعلاتهم مع العملاء.

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى تقارير الأمم المتحدة و United Nations. United Nations Behavioural Science Report. [New York]: .UN Innovation Network, 2021

تُظهر التجارب السلوكية التي أجرتها منظمات الأمم المتحدة في المجال المالي كيف يمكن للعلوم السلوكية أن تسهم في معالجة قضايا مثل تعزيز الادخار والإدماج المالي وتشجيع الاستثمار، فعلى سبيل المثال، ركز مشروع صندوق الأمم المتحدة للسكان في أوغندا على تشجيع النساء الحوامل على التوفير لتغطية نفقات الرعاية الصحية، بينما هدفت حملة مبادرة النبض العالمي إلى تشجيع أصحاب المحلات على تحفيز عملائهم لتوفير فائض أموالهم، وتشير النتائج الأولية إلى أن للعلوم السلوكية إمكانات كبيرة كأداة فعالة لتعزيز السلوكيات المالية الإيجابية، لكن ينبغي مواصلة البحث والتقييم لتحسين فعاليتها على المدى الطويل من خلال التعاون بين المنظمات واختبار مجموعة متنوعة من التدخلات.

٣- البيئة

تنظر الأمم المتحدة إلى العلوم السلوكية كأداة واعدة للتعامل مع مجموعة متنوعة من القضايا البيئية، ويوضح الجدول ٤ أهم التجارب التي تم إجراؤها في هذا المجال.

جدول (٤)– التجارب السلوكية المتعلقة بالبيئة في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها

المنظمة	المشكلة	طريقة المعالجة	أداة التدخل	الأثر المتحقق
صندوق النقد الدولي	بصمة الكربون لدى صندوق النقد الدولي، الحاجة إلى استراتيجية للدعم البيئي بعد جائحة كوفيد–١٩، شعف الإطار التحملي للديون في	إجراء دراسة شاملة لعادات الموظفين وتوفير إطارات توجيهية لتحسين السلوك، إعداد دليل مرافق بسيط ومشوق للمستخدمين، تصميم منصة تساعد المسؤولين على تحسين سياساتهم، إجراء دراسات سلوكية لتحديد الأنماط والعوامل التي تؤثر على تطبيق التحول الرقمي	منهجية التدخل – التأطير استخدام العلوم والرؤى السلوكية لفهم سلوك الموظفين وتصميم استبيان شامل لرصد نقاط بيانات الموظفين. إنشاء خطة لتقليل بصمة الكربون مع إطار حوكمة وسياسات قابلة للتنفيذ. استخدام أدوات التدخل مثل الاستبيانات لتحفيز سلوكيات الموظفين نحو تقليل البصمة الكربونية.	تخفيض بصمة الكربون بنسبة ٨,٩٪، تطبيق استراتيجية الدعم البيئي، تحسين سهولة استخدام الإطار التحملي للديون، تعزيز الإدماج المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، تحسين الإدارة الرقمية وزيادة الكفاءة.

	البلدان ذات الدخل المنخفض ، الحاجة لتعزيز الإدماج المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة ، العوائق أمام التحول الرقمي		استخدام مفاهيم العلوم والرؤى السلوكية ونماذجه في الرسائل والتواصل لتشجيع عودة الموظفين بشكل آمن. استخدام العلوم والرؤى السلوكية ومنهجيات التصميم لتحسين سهولة الاستخدام لإطار استدامة الديون.	
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	التغير المناخي، تلوث الطبيعة، وزيادة التلوث السام.	استخدام العلوم والرؤى السلوكية كأداة رئيسية للتعامل مع أزمات الاستقرار المناخي، وتلوث الطبيعة، وارتفاع التسمم والتلوث. توظيف العلوم والرؤى السلوكية في مجالات	توظيف العلوم والرؤى السلوكية عبر منهج الحفز الذاتي. البرنامج اعتمد على تنفيذ مخططات بيئية، ونشر حملات توعية تستند إلى مبادئ علم السلوك، بهدف تحفيز التغيير	تحفيز الطلاب والموظفين في الجامعات على اتخاذ خطوات بيئية أكثر استدامة، تشجيع المشاركين على الالتزام بعدم

		عمل UNEP الأساسية، بما في ذلك الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتعليم، وحملات التوعية البيئية/تغيير السلوك (مثل تغير المناخ، والتجارة غير المشروعة بالحياة البرية)، والأطر القانونية. تم اتخاذ خطوات أولية لتطبيق العلوم والرؤى السلوكية في مجموعة متنوعة من البرامج.	نحو ممارسات أكثر استدامة في مجالات مثل التغير المناخي وتلوث الطبيعة.	دعم التجارة غير المشروعة بالحياة البرية، تحفيز المشاركين على تقديم التزامات عامة بتغيير استخدامهم للبلاستيك القابل للتحلل، زيادة الوعي بأثر النفايات البلاستيكية على البيئة(١).
اتفاقية الأمم المتحدة الاطار ية	شعف الاستجا بة العالمية للتغير المناخي	استخدمت الأمم المتحدة إطارية المتحدة المعنية بتغير المناخ العلوم والرؤى السلوكية لتشجيع	تطبيق العلوم والرؤى السلوكية عبر **تحديد وتحفيز السلوك الإيجابي**. ١. **تعزيز**	تحفيز الأفراد والمؤسسات على حساب أثرهم الكربوني،

(١) المصدر لم يوضح النتيجة بلغة الأرقام.

المعنية بتغير المناخ	الحاجة إلى تمكين جميع الأطراف من بناء عالم خالٍ من الانبعاثا ت وقادر على مواجهة التغيرات المناخية.	التصرف المناخي الإيجابي وتحقيق التحول. تم تطبيقه في مبادرات مثل Climate " Neutral Now" لتحديد البصمة الكربونية وتحفيز الأفراد والمؤسسات لتحقيق الانبعاثات الصفرية. أيضًا، استخدمت في حملات مثل Performance " Appraisal System Horse Race" لتغيير سلوك إدارة الأداء ومشروع " Network4Ch ange" لتعزيز الثقافة التنظيمية وتمكين الموظفين لتشكيل بيئة	**المشاركة وتغيير السلوك المناخي:** مبادرة "Climate Neutral Now" استخدمت أساليب العلوم والرؤى السلوكية لتشجيع الأفراد والمؤسسات على تقدير بصمتهم الكربونية وتشجيع التحول إلى سلوك أكثر استدامة. ٢. **تمكين الفاعلين:** مشروع "Network4C hange" استهدف تعزيز قدرة الموظفين على التأثير في تغيير السلوك وتشكيل بيئة العمل.	تشجيع الموظفين على إكمال تقييم الأداء بالمواعيد المحددة، وتعزيز الثقة والقدرة على التغيير في البيئة العملية.

		داعمة للتغيير والابتكار.		

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى تقارير الأمم المتحدة و United Nations. United Nations Behavioural Science Report. [New York]: .UN Innovation Network, 2021

تُظهر التجارب السلوكية التي أجرتها منظمات الأمم المتحدة في المجال البيئي الظاهرة في الجدول ٤ كيف يمكن للعلوم السلوكية أن تسهم في معالجة قضايا مثل الحد من الانبعاثات وحماية الطبيعة وزيادة الوعي، حيث تمحورت تجربة صندوق النقد الدولي حول تخفيض البصمة الكربونية وتحسين الإدارة البيئية، بينما استخدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المنظور السلوكي في التعليم والتوعية، وتشير النتائج الأولية إلى أن للعلوم السلوكية إمكانات كبيرة كأداة فعالة لمعالجة التحديات البيئية، لكن ينبغي مواصلة البحث والتقييم لضمان فعالية التدخلات ودعم أصحاب المصلحة لها لتحقيق نتائج مستدامة في هذا المجال الحيوي.

لم تقتصر تجارب الأمم المتحدة المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المجالات المذكورة في الجداول السابقة، بل شملت مجالات حساسة أخرى على غرار ما يلي(١):

– **محاربة الفقر**: ونذكر في هذا الإطار تجارب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموجه للقضاء على الفقر، وتقليل الاختلافات والتمييز، وبناء القدرة على مواجهة التحديات في أكثر من ١٧٠ دولة وإقليم، والذي يوثق العديد من المشاريع والمبادرات التي تعتمد على العلوم السلوكية في مجالات متعددة، ويعتمد على العلوم والرؤى السلوكية في مختلف جوانب العمل الإنمائي، وأثرت هذه الجهود إيجابيًا في زيادة

(١) United Nations. «United Nations Behavioural Science Report. [New York]: UN Innovation Network», ٢٠٢١.

مشاركة المجتمع المحلي في التصدي للعنف المنزلي، وتعزيز فعالية التدخلات الموجهة لمكافحة التطرف العنيف، وتسهيل دخول الشباب إلى مجال ريادة الأعمال، وتحسين مشاركة الفتيات في المجالات العلمية والتكنولوجية والهندسية والرياضيات، وزيادة معدلات المشاركة في برامج الكشف عن سرطان الرحم، وتحسين جمع النفايات وإعادة تدويرها، بالإضافة إلى تجارب مجموعة البنك الدولي التي تسعى إلى تقليل معدلات الفقر وزيادة الرخاء المشترك وتعزيز التنمية المستدامة، وتستخدم العلوم السلوكية كجزء أساسي من استراتيجيتها، إذ توصلت لعدة نتائج إيجابية في الهند وبنجلاديش ورواندا، بما في ذلك تحسين حالات التغذية وزيادة مشاركة النساء في سوق العمل في الأردن، بالإضافة إلى زيادة الالتزام بالضرائب في بولندا ولاتفيا وكوسوفو وإندونيسيا.

يوضح الجدول رقم ٥ تلخيصًا لنتائج التجارب المعروضة في الدراسة حسب المحددات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في كل قطاع:

جدول (٥): تلخيص نتائج الدراسة حسب القطاعات

القطاع البيئي	القطاع المالي	القطاع الصحي
– تحسن النتائج الصحية مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد؛ – توفير التكاليف من خلال الوقاية وتغيير سلوكيات المرضى؛ – زيادة الإنتاجية من خلال تحسين الصحة؛ – الحد من انتشار الأمراض المعدية؛ – تحسين مستوى الصحة والرفاهية؛	– زيادة معدلات الادخار والاستثمار؛ – تحسين الإدماج المالي؛ – تعزيز النمو الاقتصادي؛ – الشمول المالي والاجتماعي؛ – تمكين المرأة مالياً؛ – تحسين مستوى المعيشة.	– ترشيد استهلاك الموارد؛ – تشجيع الاستثمار في الحلول الخضراء؛ – تبني سلوك صحي صديق للبيئة؛ – تشجيع الاستثمار الأخضر؛ – الحد من التلوث والانبعاثات؛ – تشجيع الممارسات

– المساواة في الحصول على الرعاية الصحية.		الخضراء.

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على النتائج المعروضة

يلاحظ من خلال الجدول ٥ أنه يمكن لمس وجود فجوة نسبية في مستوى تطبيق العلوم السلوكية بين القطاعات؛ حيث أظهرت الدراسة نتائج إيجابية واضحة في تطبيق العلوم السلوكية في القطاع الصحي، حيث أدت التدخلات السلوكية إلى زيادة قبول وتبني التوصيات الصحية من قبل المستفيدين، بينما بينت النتائج إمكانات واعدة لتطبيق العلوم السلوكية في هذا القطاع المالي لتعزيز الشمول المالي والادخار والاستثمار، إلا أن هناك حاجة لمزيد من الأبحاث والتجارب لقياس الفعالية على المدى الطويل، وفي ذات الوقت، كان مستوى النجاح أقل نسبياً في تطبيق العلوم السلوكية في القطاع البيئي مقارنةً بالقطاعين الآخرين، مع ضرورة بذل المزيد من الجهود لقياس فعالية التدخلات السلوكية على السلوك البيئي، ومن تعد النتائج الإيجابية في القطاع الصحي، والإمكانات الواعدة في القطاعين المالي والبيئي بشكل عام نقاط قوة في تجربة الأمم المتحدة، بينما يمكن حصر نقاط الضعف في عدم كفاية البيانات والأبحاث حول فعالية التطبيق في بعض المجالات، وضعف التنسيق بين المنظمات في تبادل الخبرات.

ملحق: أهم مصطلحات الاقتصاد السلوكي

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنجليزية	شرحه
التحيز	Bias	الميل المنتظم والمتكرر لدى الأفراد نحو الوقوع في أخطاء معينة ومتشابهة عند التفكير في موضوع ما أو اتخاذ قرارات بشأنه، مما يؤدي إلى انحراف التفكير عن المنطق الصحيح والعقلانية الاقتصادية.
الانحياز المعرفي	Cognitive bias	ميل العقل البشري إلى الأخطاء المنهجية في التفكير والحكم.
الانحياز إلى الحالة الراهنة	Status quo bias	الميل للبقاء على الوضع الحالي دون تغيير.
التأثير الاجتماعي	Social Influence	التأثير الذي يمارسه الأفراد أو المجموعات الاجتماعية على سلوك الأفراد، والذي يمكن أن يؤثر على قراراتهم الاقتصادية.
تأثير القطيع	Herding effect	اتباع سلوك الآخرين في اتخاذ القرارات

		الاستثمارية.
تجنب الندم	Regret aversion	تجنب اتخاذ قرارات قد تسبب الندم في المستقبل.
التحفيز اللطيف (النكز، الوكز، التنبيه)	Nudge	تقنية في الاقتصاد السلوكي تستخدم لتشجيع السلوك المرغوب فيه دون فرض إجبار أو تغيير كبير في الخيارات المتاحة، وذلك من خلال تنظيم البيئة أو تصميم الاختيارات بطريقة تسهل اتخاذ القرارات الصحيحة.
التحليل السلوكي	Behavioral Analysis	دراسة سلوك الأفراد والمجتمعات وكيفية تأثير هذا السلوك على القرارات الاقتصادية.
التفاعل السلوكي	Behavioral Interaction	التأثير المتبادل بين سلوك الأفراد والعوامل المحيطة بهم، مما يؤدي إلى تغيرات في السلوك الاقتصادي.
تكلفة الفرصة البديلة	Opportunity cost	التكلفة البديلة الضائعة

		عند اتخاذ قرار معين.
العقلانية المحدودة	Bounded rationality	اتخاذ قرارات معقولة بناء على المعلومات المتاحة
المجموعات السلوكية	Behavioral Groups	مجموعات الأفراد الذين يظهرون أنماطاً مشتركة في السلوك الاقتصادي، مما يمكن استخدامها لفهم وتوجيه القرارات الاقتصادية.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى عرض تجربة الأمم المتحدة في مجال توظيف الاقتصاد السلوكي لتحسين أدائها وفعالية برامجها الإنمائية والإنسانية، حيث تمكنت المنظمة استنادًا إلى الفهم المتعمق لأبعاد السلوك البشري، وبمساعدة الاقتصاد السلوكي، من تقديم تدابير وبرامج أكثر فعالية تلبي احتياجات الأفراد والجماعات، وقد تناول البحث مفهوم الاقتصاد السلوكي وكيف تم تطبيقه داخل منظمة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، مع استقراء التجارب الناجحة والنتائج التي تحققت من خلال تطبيق الاقتصاد السلوكي في برامج المنظمة، **وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:**

-يُعد الاقتصاد السلوكي مجالاً حديثًا نسبيًا يدمج بين الاقتصاد والعلوم السلوكية لدراسة العوامل المؤثرة في القرارات الاقتصادية، وله تطبيقات واسعة تشمل السياسات العامة والتسويق والمالية والبيئة وغيرها.

-تتبع الأمم المتحدة منهجية منظمة في تصميم التدخلات السلوكية تشمل خطوات تحديد السلوك المستهدف وفهم السياق وتحليل البيانات وتصميم التدخل واختباره وتقييمه والمشاركة مع الشركاء.

-تُوظَّف الرؤى السلوكية في الأمم المتحدة في مجالات متنوعة أبرزها الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

-حققت تجارب الأمم المتحدة نتائج إيجابية متعددة مثل زيادة معدلات الالتحاق بالتأمين الصحي وتحسين الممارسات الصحية وتعزيز ثقافة الابتكار وزيادة الوعي البيئي.

وعلى ضوء هذه النتائج، تقترح الدراسة التوصيات التالية:

التوصيات الموجهة للجهات الحكومية:

-إنشاء وحدات متخصصة في الاقتصاد السلوكي ضمن الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالتنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية؛

-اعتماد سياسات وبرامج مستندة إلى مبادئ وأدوات الاقتصاد السلوكي لتحسين فاعليتها؛

-تدريب الكوادر الحكومية على تطبيقات الاقتصاد السلوكي؛

التوصيات الموجهة للمؤسسات الأكاديمية والبحثية:

-إدراج مقررات عن الاقتصاد السلوكي ضمن البرامج التعليمية ذات الصلة كالاقتصاد وإدارة الأعمال؛

-إجراء المزيد من الأبحاث التطبيقية لاختبار فاعلية أدوات الاقتصاد السلوكي؛

-عقد الندوات وورش العمل لنشر الوعي بأهمية الاقتصاد السلوكي.

التوصيات الموجهة للقطاعات الاقتصادية والتنموية:

-استخدام أدوات الاقتصاد السلوكي لتعزيز الإنتاجية وكفاءة العمليات؛

-تصميم الحملات التسويقية وفق مبادئ الاقتصاد السلوكي لزيادة فاعليتها؛

-تطبيق حلول الاقتصاد السلوكي في مجالات التنمية المستدامة والريادة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فهرس المصادر والمراجع

إشراف محمود. "فلسفة الاقتصاد السلوكي مقابل الاقتصاد الإسلامي وأثرها على سلوك المستهلك". الاقتصاد المعروف ٣ (٢٠٢٣م).

الأفندي محمد أحمد، "مقولات الاقتصاد السلوكي وعلاقتها بالاقتصاد التقليدي مع إشارة إلى الاقتصاد الإسلامي". مجلة الدراسات الاجتماعية ٣ (٢٠١٩م).

الأمم المتحدة، العلوم السلوكية مذكرة توجيهية توجيهات الأمين العام بشأن العلوم السلوكية، تاريخ الدخول: ١٧ أكتوبر 2023 على https: //www. un. /org/ar/content/behaviouralscience

الدويري زايد، "الاقتصاد السلوكي: تقدير اقتصادي إسلامي". (د. ط، عمان: وزارة الثقافة الأردنية، ٢٠٢٢م).

رضوان، مصطفى أحمد حامد. "الاقتصاد السلوكي كمدخل جديد لعلاج السياسات الاقتصادية (دراسة تحليلية)". *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية* ٣,٩ (٢٠٢٣)؛ ٦١٠-٥٧٣.

عبد الغني علي عبد الله سعيد، وإبراهيم حسن محمد جمال، "نظرية الوكز من منظور الاقتصاد الإسلامي: الأحاديث النبوية في النفقة على الزوجة أنموذجًا". مجلة بيت المشورة ١٥ (٢٠٢١م).

bibliography

Ishraf Mahmoud, “Falsafat Al-iktisad Al-soloki Mokabil Al-iktisad Al-Islami wa Athaorha ala Solok Al-mostahlik”. Al-iktisad Al-marouf 3 (2023).

Al-Afandi Mohamed Ahmed. ““Mokawilat Al-iktisad Al-Soloki Wa Alakatoha Bel Iktisad Al-taklidi Maa Ishara Ila Al-iktisad Al-islami”. Majalat Al-dirasal Al-ijtomaiya 3 (2019).

Al-Umam al-Muttaḥidah. “Modakira Tawjohiya Tawjihat Al-Amin Al-aam Bishaan Al-olom Al-Solokiya”. Tarikh Al-dokhol: 17 Octobre 2023 https: //www. un. org/ar/content/behaviouralscience/

Al-Dowiri Zayed, “Al-iktisad Al-Soloki: Takdir Iktisadi Islami”. (D. T, Oman: Wizarat Al-thakafa Al-ordoniya, 2022).

Raḍwan, Muṣṭafa Aḥmad Ḥamid. "Al-iktisad Al-soloki ka madkhal Jadid Li Ilaj Al-siyasat Al-iktisadiya (Dirasa Tahliliya)". Majalat Al-dirasat Al-kanoniya wa Al-iktisadiya 3.9 (2023); 573-610.

Abdelghani Ali Abdellah Said, Wa Ibrahim Hassan Mohamed Jamal. “Nadariyat Al-wakz Men Mandor Al-iktisad Al-islami: Al-ahadith Al-nabawiya fi Al-nafaka Ala Al-zawja Onmodajan”. Majalat Bayt Al Mashora 15 (2021).

Camerer, Colin. "Behavioral economics: Reunifying psychology and economics. " Proceedings of the National Academy of Sciences 96.19 (1999): 10575-10577.

Chetty, Raj. "Behavioral economics and public policy: A pragmatic perspective. " American Economic Review 105.5 (2015): 1-33.

Di Mauro, Carmela, et al. "An Overview of Supply Chain Dynamics from a Behavioral Operations Perspective. " Supply Chain Intelligence: Application and Optimization (2020): 3-18.

Galizzi, Matteo M. "Behavioral aspects of policy formulation: experiments, behavioral insights, nudges. " Handbook of Policy Formulation. Handbooks of Research on Public Policy, eds M. Howlett and I. Mukherjee (Cheltenham: Edward Elgar Publishing) (2017): 410-429.

Gomes, O. (2023), "Behavioral economics and finance: a selective

review of models, methods and tools" , Studies in Economics and Finance 40.3; 393-410.

Harrison, Joseph D. , and Mitesh S. Patel. "Designing nudges for success in health care. " AMA Journal of Ethics 22.9 (2020): 796-801.

Laibson, David, and John A. List. "Principles of (behavioral) economics. " American Economic Review 105.5 (2015): 385-390.

Lyons, Angela C. , and Josephine Kass-Hanna. "25 Behavioral Economics and Financial Decision Making. " De Gruyter Handbook of Personal Finance (2022): 433.

MacLennan, M. , Jochim, J. , Hobden, C. , & Martin, L. "United Nations Practitioner's Guide to Getting Started with Behavioural Science Applications to UN Policies, Programmes and Administration. " UN Innovation Network, 2022.

Oxford University Press. (n. d.). Behavioural economics [Web page]. https: //academic. oup. com/restud/pages/behavioural_economics?login=false Accessed 6 November 2023.

Pasche, Markus. "What Can Be Learned from Behavioral Economics for Environmental Policy?. " New Perspectives for Environmental Policies Through Behavioral Economics (2016): 109-126.

Rankine, Hannah, and Diba Khosravi. "Applying Behavioural Science to Advance Environmental Sustainability: An Overview for Policymakers. " Working Paper Series, December 2021.

Rasetti, Mario. "The new frontiers of AI in the arena of behavioral economics. " Mind & Society 19.1 (2020): 5-9.

Sianes, Antonio, et al. "Impact of the Sustainable Development Goals on the academic research agenda. A scientometric analysis. " PLoS One 17.3 (2022): e0265409.

United Nations Development Programme (UNDP). "Behavioural Insights at the United Nations – Achieving Agenda 2030". United Nations Development Programme, 2023. https: //www. undp. org/publications/behavioural-insights-united-nations-achieving-agenda-2030. Accessed 7 November 2023.

United Nations System Staff College (UNSSC). "Shaping Public

Policy Through Behavioural Science". United Nations System Staff College, 2023. https: //www. unssc. org/events/shaping-public-policy-through-behavioural-science. Accessed 7 November 2023.

United Nations System Staff College (UNSSC). "Shaping Public Policy Through Behavioural Science". United Nations System Staff College, 2023. https: //www. unssc. org/events/shaping-public-policy-through-behavioural-science. Accessed 7 November 2023.

United Nations. "2022 United Nations Behavioural Science Week: Coordinated by the UN Behavioural Science Group. " New York: UN Behavioural Science Group, 2022.

United Nations. "Our Common Agenda Policy Brief 11: UN 2.0 Forward-thinking culture and cutting-edge skills for better United Nations system impact. ")September 2023.)

Weijers, Robert J. , Björn B. de Koning, and Fred Paas. "Nudging in education: From theory towards guidelines for successful implementation. " European Journal of Psychology of Education 36 (2021): 883-902.

Wilson, Anastasia C. "Behavioral Economics In Context Applications for Development, Inequality & Discrimination, Finance, and Environment. " Boston: Global Development Policy Center (2020).

Zhou, Quan. "A Framework for Understanding Cognitive Biases in Technical Communication. " Technical Communication 70.1 (2023): 22-40.

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

The Contents of Part (3)

No.	Researches	page
1-	**Cognitive Overlap and Integration and its Impact on the Principles Of Jurisprudence** Dr. Eman bint Salm Gabus	11
2-	**Fundamentalist Schools Throughout a hundred Years in Egypt, Morocco, Iraq and the Levant -Analytical Historical Study-** Dr. Makhlid bin Mays Al-Dhafeeri	67
3-	**Inference by «most of what was mentioned»** Dr. Saed bin Nasser bin Ahmad AL Sarih	143
4-	**Seller's Obligation to Guarantee Exposure and Entitlement according to the Civil Transaction Law in Kingdom of Saudi -Arabia A Comparative Study -** Dr. Ali bin Ibrahim bin Abdullah Aldehimi	187
5-	**Legal Provisions for the Theory of Subsidiary Commercial Acts In accordance with the Latest Developments in Saudi Laws -An Applied Fundamental Study -** Dr. Turki bin Abdulaziz bin Turki Al Saud	245
6-	**Compensation for moral damage In jurisprudence and the Saudi system (old and new)** Dr. Mona Abdul Rahman Al Muaither	285
7-	**The Role of Behavioral Economics in Achieving Sustainable Development Goals: The United Nations Experience** Dr. Abdul Qayyum bin Abdul Aziz bin Muhammad	335
8-	**Rationalizing economic behavior in Islam between internal motives and external motives** Dr. Jraibah bin Ahmad Alharthi	395
9-	**The impact of Microfinance on the Economic Empowerment of Jordanian Women during the Period (2012-2021) Islamic Economic Assessment** Dr. Maysa'a Munir Mlihem - Dr. Najwa M. Al -Suwais	451
10-	**The Impact of the Prophetic Sunnah in Cultural Building** Dr. Maram Mansoor Zahid	499

The views expressed in the published papers reflect the view of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal

Publication Rules at the Journal (*)

1-The research should be new and must not have been published before.

2-It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.

3-It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.

4-It should comply with the standard academic research rules and its methodology.

5-The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.

6-The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.

7-In case the research publication is approved, the journal shall

8- assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.

9-The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.

10-The journal's approved reference style is "Chicago".

11-The research should be in one file, and it should include:

- A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
- An abstract in Arabic and English.
- An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
- Body of the research.
- A conclusion that includes the research findings and recommendations.
- Bibliography in Arabic.
- Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
- Necessary appendices (if any).

12- The researcher should send the following attachments to the journal:

The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Dr. Abdul ‘Azeez bin Julaidaan Az-Zufairi
Professor of Aqidah at Islamic University University
(Editor-in-Chief)

Prof. Dr. Ahmad bin Baakir Al-Baakiri
Professor of Principles of Jurisprudence at Islamic University Formally
(Managing Editor)

Prof. Ramadan Muhammad Ahmad Al-Rouby
Professor of Economics and Public Finance at Al-Azhar University in Cairo

Prof. ʿAbdullāh ibn Ibrāhīm al-Luḥaidān
Professor of Daʿwah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Prof. Hamad bin Muhammad Al-Hājiri
Professor of Comparative Jurisprudence and Islamic Politics at Kuwait University

Prof. ʿAbdullāh bin ʿAbd al-ʿAziz Al-Falih
Professor of Fiqh Sunnah and its Sources at the Islamic University

Prof. Dr. Amin bun A'ish Al- Muzaini
Professor of Tafseer and Sciences of Qur‘aan at Islamic University

Dr. Ibrahim bin Salim Al-Hubaishi
Associate Professor of Law at the Islamic University

Prof. ‘Abd-al-Qādir ibn Muḥammad ‘Aṭā Ṣūfī
Professor of Aqeedah at the Islamic University of Madinah

Prof. Dr. ‘Umar bin Muslih Al-Husaini
Professor of Fiqh Sunnah and its Sources at the Islamic University

Prof. Dr. Ahmad bin Muhammad Ar-Rufā‘ī
Professor of Jurisprudence at Islamic University

Prof. Muhammad bin Ahmad Al-Barhaji
Professor of Qirāʾāt at Taibah University

Prof. Dr. Baasim bin Hamdi As-Seyyid
Professor of Qiraa‘aat at Islamic University

Dr. Ḥamdān ibn Lāfī al-‘Anazī
Associate Professor of Exegesis and Quranic Sciences at Northern Border University

Dr. Ali Mohammed Albadrani
(Editorial Secretary)

Dr. Faisal Moataz Salih Faresi
(Publishing Department)

The Consulting Board

Prof.Dr. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars

His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

His Excellency Prof. Dr. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
Member of the high scholars & Vice minister of Islamic affairs

Prof. Dr. A'yaad bin Naami As-Salami
The editor –in- chief of Islamic Research's Journal

Prof.Dr. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu
A Professor of higher education in Morocco

Prof.Dr. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr
Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

Prof. Dr. Ghanim Qadouri Al-Hamad
Professor at the college of education at Tikrit University

Prof. Dr. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri
former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University

Prof. Dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij
A Professor of higher education at University of Hassan II

Prof. Dr. Falih Muhammad As-Shageer
A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University

Prof. Dr. Hamad bin Abdil Muhsin At-Tuwaijiri
A Professor of Aqeedah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Correspondence :

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address:

Es.journalils@iu.edu.sa

the journal's website :

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

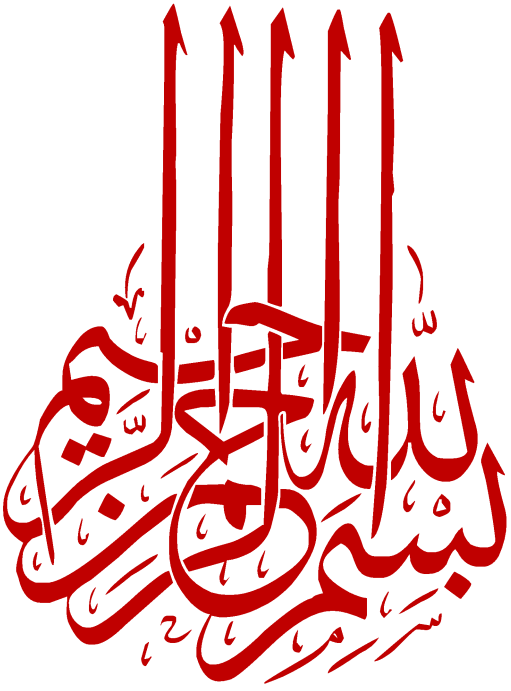
بسم الله الرحمن الرحيم

Copyrights are reserved

Paper Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7836 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International serial number of periodicals (ISSN)
1658 - 7898

Online Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7838 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
1658 - 7901

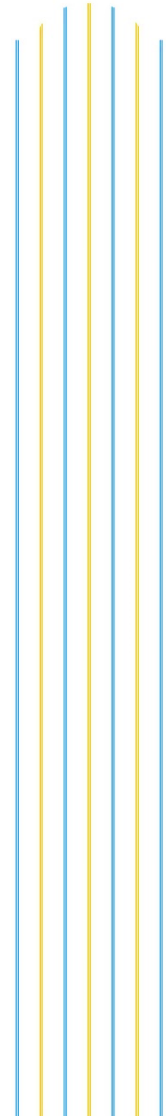

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (209) - Volume (3) - Year (58) - June 2024

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (209) - Volume (3) - Year (58) - June 2024